AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الثالثة عشرة
سرت، الجماهيرية العظمى، 1-3 يوليو 2009

ASSEMBLY/AU/2 (XIII)

**مشروع**

# الاستثمار في الزراعة
# من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي

—

# مشروع

# الاستثمار في الزراعة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي

# ورقة مختصرة

**أعدتها**

**منظمة الأغذية والزراعة للاتحاد الأفريقي والنيباد**

# وثيقة خلفية

**مقدمة لقمة الاتحاد الأفريقي في يوليو 2009**

**–**

## جدول المحتويات


**المختصرات** 2

**ملخص تنفيذي** 4

أولا- **مقدمة: تهيئة المسرح** 17

1.1 موقع ودور الزراعة في الاقتصاديات الأفريقية 17

1.2 التنمية الزراعية والأمن الغذائي: الاتجاهات الحديثة 17

1.3 استجابة الحكومات الأفريقية 22

ثانيا- **تغير المناخ: التحديات والفرص** 25

2.1 مسائل وتحديات تغير المناخ 25

2.2 معالجة تغير المناخ 26

2.3 مجالات الأولوية في الاستثمار العام 37

ثالثا- **التجارة الزراعية الإقليمية وتطوير نظام السوق** 39

3.1 المسائل والتحديات المتعلقة بتطوير التجارة والأسواق 39

3.2 المعوقات والفرص في التجارة المحلية والإقليمية 43

3.3 مجالات الأولوية في اتخاذ الإجراءات 37

رابعا: **تمويل الزراعة الأفريقية**

4.1 المسائل والتحديات

4.2 أولويات العمل لجذب استثمارات أكثر في الزراعة

خامسا: **تضمين الفقراء والضعفاء**

5.1 من هم الفقراء والضعفاء

5.2 إستراتيجيات مساعدة الأكثر فقرا

5.3 مجال العمل

**المراجع**

**المختصرات**

| | |
|---|---|
| AfDB | البنك الأفريقي للتنمية |
| AMU | اتحاد المغرب العربي |
| ASGP | برنامج إدارة القطاع الزراعي |
| AU | الاتحاد الافريقي |
| CAADP | البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية |
| CEN-SAD | تجمع دول الساحل والصحراء (س،ص) |
| CGIAR | المجموعة الاستشارية للبحث الزراعي الدولي |
| COMESA | السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الافريقي |
| EAC | منظمة التعاون لشرق افريقيا |
| ECCAS | المجموعة الاقتصادية لدول شرق افريقيا |
| ECOWAS | المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا |
| EU | الاتحاد الأوروبي |
| FARA | منتدى البحث الزراعي في إفريقيا |
| SSA | الدول الإفريقية جنوب الصحراء |
| FAO | منظمة الأغذية والزراعة |
| GDP | الناتج المحلي الإجمالي |
| IFAD | الصندوق الدولي للتنمية الزراعية |
| IFDC | المركز الدولي لتطوير الأسمدة، وهو مركز دولي لخصوبة التربة والتنمية الزراعية |
| IPPC | المعاهدة الدولية لحماية النباتات |
| IPR | حقوق الملكية الفكرية |
| ISNAR | الخدمة الدولية للبحث الزراعي الوطني |
| Mai | متوسط الزيادة السنوية |
| MFN | الدولة المفضلة لدى عدة جهات |
| MDG1 | الهدف الإنمائى الأول للألفية: الحد من الجوع والفقر إلى النصف |

| | |
|---|---|
| NEPAD | الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) |
| NTB | منطقة بلا تعرفة جمركية |
| ODA | المساعدة الإنمائية الرسمية |
| PAAT | برنامج مكافحة داء المثقبيات في إفريقيا |
| PATTEC | الحملة الإفريقية للقضاء على داء المثقبيات وذبابة تسي تسي |
| PRSP | ورقات إستراتيجية الحد من الفقر |
| REC | المجموعة الاقتصادية الإقليمية |
| RESAKSS | التحليل الاستراتيجي الإقليمي ونظام دعم المعرفة |
| SADC | مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي |
| SOFI | حالة انعدام الأمن الغذائي |
| UNCTAD | مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية |
| WB | البنك الدولي |
| WDI | مؤشرات التنمية الدولية |
| WTO | منظمة التجارة العالمية |

# ملخص تنفيذي

1- ظل متوسط القيمة المضافة 27% لإجمالي الناتج المحلي الزراعي سائدا في القطاع الزراعي في دول أفريقيا جنوب الصحراء. يمثل سكان الريف 60% من إجمالي السكان، ويعيش 80% من الفقراء في دول أفريقيا جنوب الصحراء في المناطق الريفية. ولا تزال مساهمة القطاعات غير الزراعية في الاقتصاد الريفي، رغم زيادتها، متوسطة. ونتيجة لذلك، تعتبر الزراعة مهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتخلص من الفقر، أبعد من مساهمتها الرقمية في إجمالي الناتج المحلي، وفي معظم اقتصاديات الدول الإفريقية جنوب الصحراء تعتبر الزراعة القطاع الإستراتيجي الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- لقد كان الأداء الزراعي في أفريقيا خلال الـــ25 عاما الماضية في مجمله مخيبا للآمال. فقد كان معدل النمو في التسعينات من القرن الماضي متدنيا أو سالبا، وفي الفترة 1996–2005، تراوح معدل النمو بين 3% إلى 6%. والتحدي يتمثل في استدامة هذا الزخم في وجه التحديات المتنامية مثل تغير المناخ والمداخيل الزراعية العالية وارتفاع أسعار الوقود والأزمة المالية العالمية. وتتسبب آثار تغير المناخ طويلة الأمد على الزراعة، في زيادة القلق.

3- فضلا عن الأداء الزراعي المتوسط للدول الإفريقية جنوب الصحراء على المدى الطويل، فقد ساء الميزان التجاري الزراعي، وظل الأمن الغذائي يسجل معدلا مختلطا جدا. وتستورد أفريقيا في المتوسط حاليا حوالي 30% من حاجتها من الحبوب الغذائية، أو حوالي 50 مليون طنا تقدر بـــ11

مليون دولار أمريكي. وفقدت القارة موقعها السابق كأكبر مصدري المحاصيل النقدية للأسواق العالمية مثل المطاط والقطن والفول السوداني والبن وزيت النخيل للمستوردين الآخرين. ورغم أن خطوط التصدير الجديدة مثل الزهور قد سجلت نجاحا في بعض الدول، فإنها لم تستطع تعويض تدني الأداء في الصادرات التقليدية.

4- تختلف اتجاهات الأمن الغذائي من بلد لآخر. إجمالا، فإن أفريقيا لم تستطع تحقيق خطوات كبيرة نحو الحد من الجوع وسوء التغذية، إذ زادت أعداد الجوعي الحقيقيين نتيجة لذلك في الفترة من 2002 – 2008 من 169 إلى 212 مليونا. تستطيع دول قليلة من تحقيق الهدف الإنمائي الألو للألفية: الحد من الجوع والفقر إلى النصف بحلول العام 2110، غير أن أغلبها تبدو غير قادرة على تحقيق ذلك في الوقت المحدد. ويتطلب تحقيق هذا الهدف توفير إمدادات غذائية إضافية لثمانية عشر مليونا من البشر إضافيين كل عام وتحسين التغذية لـــ 94 مليونا يعانون الآن من نقص التغذية. ويتمثل الخيار في تسريع النمو الزراعي أو يتم تحديد موعد جديد لتحقيق الهدف المنشود.

5- لقد مثلت انطلاقة البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية عام 2003، والذي اعتمد على أربع دعائم متداخلة، كإطار عملي للتنمية الزراعية، مثل أملا جديدا لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الزراعي في القارة. والأساس المنطقي هو جعل أفريقيا أكثر مسؤولية عن مصيرها، مما يمثل تحولا نموذجيا من الاعتماد الكلي على المانحين إلى إنشاء الشراكات. إن الهدف الإستراتيجي هو تحقيق معدل نمو طويل الأمد بنسبة 6% في الإنتاج الزراعي من خلال خلق بيئة داعمة للسياسة وزيادة تخصيص الموارد

للقطاع الزراعي لتصل 10% من الميزانية الوطنية خلال خمسة أعوام من انطلاق هذا البرنامج.

6- يؤمل أن يؤدي القرار باعتماد **الاستثمار في الزراعة لتحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي** كموضوع لقمة الاتحاد الأفريقي في يوليو 2009، إلى تسريع تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. ويدعم هذا الموضوع أربعة مضامين فرعية: تغير المناخ والتجارة الإقليمية وتمويل الاستثمارات وتضمين الفقراء والضعفاء. أدناه تم توضيح المسائل والتحديات والفرص وأولويات العمل لكل مضمون فرعي باختصار في النقاط أدناه.

7- عقد التغير والتنوع في المناخ من التحديات التي تواجه القارة لتحقيق الهدف الطويل الأجل لتحقيق الأمن الغذائي من الموارد المحلية. ويتوقع أن تشهد أفريقيا حالات جفاف متزايدة خارج الحزام الاستوائي وهطول أمطار وفيضانات داخل هذا الحزام. وستقتصر الزراعة التي تعتمد على الأمطار على شريط ضيق على جانبي خط الاستواء. وقد يفاقم تغير المناخ من تآكل وتعرية الأرض.

8- هنالك حاجة لزيادة الجهود في معظم الأقاليم الزراعية لجعل الزراعة أكثر تكيفا مع التقلبات المناخية من خلال زيادة الاستثمارات في الري، وإدارة وتخزين المياه والتصريف وتنظيم الفيضانات. وفي المناطق السليمة والأكثر قابلية يجب إتباع التقنيات الخاصة بالثورة الخضراء والتي تعتمد على تنظيم المياه والأسمدة والحبوب المحسنة، لزيادة مستوى إنتاجية الأرض والعمالة وهي ما نحتاج إليها بشدة في هذا المجال. وفي المناطق الأقل قابلية للزراعة، يجب إتباع نظم زراعية تركز على التنوع والحد من

المخاطر ووضع إستراتيجيات تحسن من إطالة فترات التربة أكثر للزراعة والتغلب على المشكلات.

9- أدى الاستخدام غير الكافي للسماد في حالات الأرض المراحة المتناقصة والحصاد شبه الدائم، إلى نقص الخصوبة واستنفاد التربة على المستوى الأكبر. يجب أن تزداد نسبة معدل استخدام السماد في الدول الأفريقية جنوب الصحراء، من حوالي 8 كلم للهكتار إلى 50 كلم للهكتار الواحد. وسيزيد ذلك من استهلاك المواد المقدرة بحوالي مليون طنا حاليا (الدول الأفريقية جنوب الصحراء خارج جنوب أفريقيا) إلى 11 مليون طنا، بحيث يكلف 10 بلايين دولار أمريكي إضافية سنويا. ويؤدي الارتفاع الكبير في استخدام الأسمدة إلى تحسن في البنيات التحتية وتسويق وتمويل الأسمدة فضلا عن الإعانات المالية الخاصة بالأسمدة. ويجب استخدام الأسمدة فقط حيث توضح نتائج البحوث أن المحصول الذي يبدي الاستجابة كاف ونوعا ما خال من المخاطر. يجب تعزيز القدرات لتوزيع إعانات مالية للأسمدة لتعليم المزارعين الجرعات الصحيحة التي يجب استخدامها والتركيبة والتوقيت المناسبين. فضلا عن ذلك، يجب مواءمة السياسات بين البلدان والأقاليم لتفادي التسرب.

10- قدرت سعة الري في الدول الأفريقية جنوب الصحراء ما بين 35 – 45 مليون هكتار. وقدرت مبالغ الاستثمار من الري وتنظيم الماء في **قمة "سرت" عام 2008، حول الماء و الطاقة** بمقدار 65 بليون دولار أمريكي تنفق على مدى 20 عاما. ويتطلب ترجمة ذلك على الأرض تحضيرات مفصلة للتمويل، ويجب أن تستوعب الدول الأفريقية جنوب الصحراء القدرات لتحفيز وتقديم مشاريع "معتمدة من البنك" في القطاع الزراعي خصوصا في قطاع تنظيم الماء.

11- يجب أن تدعم ممارسات الزراعة المحافظة الاستخدام الإضافي للأسمدة، لتقليل الكلفة وجعل الزراعة أكثر استدامة. كما يجب استخدام الزراعة المحافظة وإدارة الأرض المستدامة في كل أنواع الأرض، الأعلى والأدنى. وتتألف هذه من تقنية تم اختيارها جيدا والتي تستخدم باطراد حول العام، ويجب تكييفها على الظروف المحلية ويتم تقديمها للمزارعين، ربما يتم مساعدتها بمبالغ تحفيزية أو مدخلات مدعومة ماديا أو نوعيا لتقديم التقنيات الجديدة للمزارعين. على الدول الأفريقية جنوب الصحراء تعزيز البحث التطبيقي من تقنية الزراعة المحافظة وإدارة الأرض المستدامة، والتي تتضمن برامج التعاون الجنوبي – الجنوبي مع البلدان الناشئة المتطورة والتي تمثل أسواقا ناشئة مثل البرازيل، وأن توسع استخدام هذه التقنية على مستوى أكبر في قطاع صغار الملاك من خلال خدمات التوسع والمنظمات غير الحكومية والحوافز التي تقدم للمزارعين لتعويضهم عن أي خسارة أولية مقارنة بالزراعة التقليدية.

12- تمثل الزراعة في الدول الأفريقية جنوب الصحراء، بما في ذلك الغابات، أفضل مجال في الإقليم ليصل إلى التجارة في غازات الدفيئة والتي ربما توسعت بعد **مؤتمر "كوبنهاجن" حول تغير المناخ في نهاية 2009** والمؤتمرات التي تلت ذلك. وتمثل الزراعة المحافظة إنعاشا لقطاع المحاصيل الشجرية في الإقليم وتحسين المحافظة على الغابات، كمساهمات لعزل ثاني أكسيد الكربون بينما تؤثر عمليات تربية الحيوان الداجنة في انبعاث الميثان.

نظريا هنالك وفرة في عوائد غازات الدفيئة من الإدارة الجيدة للأرض وعمليات تربية الحيوانات الداجنة في الدول الأفريقية جنوب الصحراء، لكنها تحتاج للدعم وتشكيل جبهة أفريقية موحدة في المفاوضات المستقبلية.

على الدول الأفريقية جنوب الصحراء أن تكتسب القدرة والخبرة اللازمة لتحليل غازا الدفيئة ونظم تربية الحيوانات الداجنة، واستخدم هذه المعلومات لصالح تضمين الزراعة في أي اتفاقيات تجارية مستقبلية.

13- ويبلغ متوسطة التجارة البينية بين الدول الأفريقية جنوب الصحراء في السلع الزراعية الرئيسية حوالي ربع تجارتها فقط مع باقي العالم. ويعزى ذلك إلى الإرث التاريخي في القنوات التجارية، والأنماط الاستيطانية التي تحبذ المناطق الساحلية والمواصلات البحرية وبنيات المواصلات الداخلية التحتية الضعيفة وتقطيع الأسواق والإمدادات والتي تؤدي إلى كلفة صفقات عالية.

14- تواجه التجارة في السلع الزراعية في الدول الأفريقية جنوب الصحراء مسألتين، المسألة الأولى وجود الحوافز الجمركية – وغير الجمركية المتعددة والتي تعوق التجارة الأفريقية البينية والأخرى تتمثل في انعدام المنافسة مما يؤثر في كل التجارة البينية والعالمية للدول الأفريقية جنوب الصحراء. وهنالك تقدم في إزالة الحوافز التجارية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية للدول الأفريقية جنوب الصحراء، مدعوما بإرادة القادة الأفريقيين السياسية القوية. وسيتم إلغاء التعرفة الجمركية البينية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية بالكامل وإلغاء الحوافز الجمركية الرسمية في القريب العاجل عند اكتمال الاتفاقيات التي يتم التفاوض حولها حاليا بشأن مواءمة معايير السلامة الغذائية والنباتية والبيطرية والضرائب الداخلية الخالية من التعرفة. أما التعرفة غير الأصلية، أي حواجز الطرق غير القانونية والرشا والرسوم التي يتم توسيعها كرسوم جمركية التي تختفي يجب تحديدها وإزالتها.

15- يجب تخطيط فرض تعرفة عامة خارجية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتشكل اتحادات جمركية وتوحد عدة أو كل المجموعات الاقتصادية الإقليمية في سوق أفريقي مشترك للمواد الغذائية الأساسية بصورة جيدة، بغية خفض فاقد العوائد الحكومية من الرسوم الجمركية واحتواء آثار التحول التجاري وفقدان الأفضلية بالنسبة لبقية العالم، خاصة الاتحاد الأوروبي. على الدول الأفريقية أن تعالج المعوقات المتبقية للتجارة الأفريقية البينية في المواد الغذائية الأساسية. ولتفادي الحركة الارتجاعية لفتح الحدود على مصراعيها، يجب أن يتم ضمان تعويض الخاسرين من التجارة المتزايدة وأن يتم حل تصاعد الأسعار بالحوار مع القطاع التجاري.

16- يمثل انعدام المنافسة للقطاع الزراعي والقطاعات التجارية عائقا كبيرا لتوسع التجارة أكثر من الحوافز الإدارية. إن أهم مسألة لزيادة الإنتاجية الزراعية بغية رفع الفائض التسويقي، تتمثل في زيادة قدرة المبادرات الزراعية للدول الأفريقية جنوب الصحراء على المنافسة. كما أنها أيضا مسألة تختص بالاستثمار في تسهيلات المرحلة الأولى ما بعد الإنتاج، مثل التعبئة والشحن والتسويق والتخزين والمعالجة الأولية ومرافق المواصلات والطرق البرية والتي يمكن أن تجذب الاستثمارات بنفس القدر لزيادة النمو الزراعي والإنتاجية. تمثل صياغة سلسلة القيم خلال روابط أفقية بين الزراعة والتسويق والمعالجة، وسيلة لتقديم الاستقرار في سلسلة السوق والوصول إلى أسواق بعيدة أكثر، مع تحذيرين إثنين: الأول، تحتاج المنتجات ذات القيمة المضافة إلى أسواق محددة جيدا ومتطورة وقوة شرائية عالية، الثاني: أن يكون المزارعون تجاريون أو قريبون من البقاء في المجال والذين قد يشاركون في هذه التجارة.

17- فضلا عن معظم الإستثمارات في مرافق ما بعد الإنتاج وسلسلة القيمة المضافة ذات الطبيعة الخاصة، فإن دور القطاع العام هو الذي يخلق البنية التحتية المادية والمؤسسية خاصة الطرق ومرافق السوق المادية وهي سلع عامة في طبيعتها. ويجب أن توفر إطارا عمليا وإداريا لقطاع التجارة الريفي الخاص والتجارة على المستوى الوطني لتكون قوة دينامية وتنافسية تربط صغار المزارعين بالأسواق الإقليمية وما وراءها.كما أن للقطاع العام دورا يلعبه في دعم منظمات المزارعين ومدراء التدريب المحليين والإداريين وتسهيل التمويل التجاري من خلال دعم المصارف الريفية لضمان إطار عملي قانوني وحقوق حماية الملكية وكسر الإتحادات والإحتكارات، للتأكيد على العمليات القانونية المتوجبة في حالة رفع دعاوي قضائية. ويتم القيام بذلك بطريقة أفضل في إطار تشاركي ولا مركزي يدار من قبل الحكومات والمجتمعات المحلية وإتحادات المزارعين والقطاع التجاري حيث يوافق كل طرف على الإضطلاع بمهام خاصة تتضمن المساهمات التمويلية واسترداد الكلفة.

18- يتطلب تحقيق معدل نمو زراعي بنسبة 6% في العام، في إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، مدعوما بتجارة محلية وإقليمية، فضلا عن معالجة تحديات تغير المناخ بفعالية، تتطلب ما يساوى ضعف الاستثمار في الزراعة في الدول الأفريقية جنوب الصحراء. ولجذب التحويلات الاستثمارية الضرورية،والتي تقدر بـــ18 مليون دولار سنويا من قبل النيباد والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، يجب أن تكون عائدات الاستثمار أو الإنتاجية الرأسمالية منافسة مع تلك التي في القطاعات الأخرى. وتعرف موارد الاستثمار المحددة تقليديا بالمحلية والعامة والمساعدة الإنمائية الرسمية، خاصة المحلية والأجنبية معا.

19- ومن البدايات الجيدة **إعلان مابوتو** والذي خصص 10% من الميزانيات الحكومية للزراعة، وتم الوفاء بذلك حتى الآن من قبل بعض الدول. وسيوفر الالتزام بالإعلان مبلغ 10 بلايين دولار أمريكي سنويا للزراعة مقارنة بمبلغ 5-6 بليون دولار أمريكي من قبل.غير أن زيادة الإنفاق العام لوحده لا يكفي وما يهم هو الجودة، لذا، على الدول الأفريقية جنوب الصحراء أن تتحرك للأمام نحو ميزانيات تعتمد علي الناتج/النتائج لتحل محل الميزانيات الإدارية الروتينية التي تعتمد على المدخلات، مما يسمح بالمنافسة من خلال الجودة بين عدة وزارات وتمثل خطوة نحو رصد الناتج ومسوغا كبيرا للإنفاق العام.

20- ولا يزال الانحياز الحضري سائدا الآن في العديد من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، كما أن الرأي العام ووسائل الإعلام أحيانا تتجاهل الزراعة أو تعاملها كقطاع متخلف. لذا يجب تغيير هذا المفهوم وتعزيز إدراك الدور الهام للقطاع الزراعي في النمو الإقتصادي الكلي للقارة والأمن الغذائي،وذلك بزيادة الجهود الزراعية .وقد يدعو ذلك لإنشاء برنامج لإدارة القطاع الزراعي تحت البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الذي سينسق كافة الجهود الوطنية نحو تحقيق أهداف البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وسيساعد ذلك في بناء قدرات المؤسسات الزراعية التي تتضمن وزارات الزراعة والقطاعات ذات الصلة والمؤسسات المرتبطة بالزراعة والمنظمات غير الحكومية ذات العلاقة، وبهذه الطريقة يتم توسيع الأهلية لصياغة ومناقشة المسائل المتعلقة بالسياسة وزيادة قوة الدعم والضغط باسم الزراعة.

21- لقد تدنت المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة في الدول الأفريقية جنوب الصحراء نسبيا على مدى الحقب القليلة الأخيرة (رغم أنها استعادت مؤخرا

بعض عافيتها) بينما حظيت قطاعات أخرى بأهمية كبيرة، خاصة تلك القطاعات الإجتماعية والصحية والتعليمية وإمدادات المياه والصرف الصحي، الخ... ويعزى السبب في هذا التدني جزئيا إلى فهم المانحين أن الزراعة أكثر تعقيدا من القطاعات الأخرى،ويصعب تحقيق نجاح فيها ولذا فانه يصعب عليهم أيضا حشد الدعم للزراعة في المؤسسات المحلية،وأدى ذلك إلى تدن في الخبرات الزراعية وإنخفاض في عدد الوكالات المساعدة والتأخر في الوصول إلي التمويل الزراعي مما أقلق الحكومات المتلقية لهذه المساعدات. ومما أضاف لهذا القلق إنعدام التنسيق الفاعل بين المانحين حيث يتبع كل منهم جدول أعماله الخاص.

22- ويقدر البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية أن هنالك حاجة لحوالي 8 بليون دولار أمريكي من مبلغ 18 بليون دولار أمريكي سنويا من المساعدات الإنمائية الرسمية، وهذا يعني أكثر من ضعف المساعدات الإنمائية الرسمية الحقيقية للزراعة في الدول الأفريقية جنوب الصحراء(حاليا حوالي 3 بليون دولار أمريكي). وعند إنشاء برنامج إدارة القطاع الزراعي فلن يساعد فقط في حشد الأموال العامة المحلية ولكن أيضا يجدد تطمين مؤسسات المساعدات الإنمائية الرسمية. ويجب تعميم هذا البرنامج لمعالجة مصدرين هامين من شكاوى المانحين، وهما عدم وجود تملك محلي للمشاريع والبرامج الإنمائية وسوء الإدارة الإقتصادية في الدول المتلقية. ويمكن لبرنامج الإدارة الزراعي الموثوق إذا أقرته الحكومات الوطنية، أن يحول أولويات المانحين من تمويل المشروع المرهق لتمويل البرنامج وبدعم مباشر من الميزانية، وسيساعد هذا في نيل ثقة وكالات المانحين والتي تعوق الآن تنفيذ المشاريع الحكومية في الزراعة

23- يمكن دراسة إستراتيجيات محددة لزيادة التمويل الزراعي .الإستراتجية الأولى هي بناء القدرات الوطنية لتجهيز مشاريع وبرامج استثمارية زراعية ذات جدوى ومعتمدة من البنك، وتركز أكثر على استخدام الموارد المالية المتاحة نحو تحقيق أهداف البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وفي هذا السياق، يقترح إنشاء صندوق لهذا البرنامج إما كإطار تنظيمي خاص وان تقع معايير تقييمه ضمن المؤسسات المالية الدولية أو كصندوق واقعي يعمل على تنظيم التمويلات الحالية للزراعة ضمن الإطار العملي للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

24- يتمثل الخيار الثاني في إنشاء "آلية تنسيق مالية" بمبلغ أولي يبلغ بليون دولار أمريكي، يزداد تدريجيا يجمع كافة التمويلات المتعلقة بالأمن الغذائي من عدة مانحين وتوجيه ذلك للنقاط الساخنة في إفريقيا. والخيار الثالث هو إنشاء صندوق لدرء المخاطر الزراعية في الدول الأفريقية جنوب الصحراء لضمان وترقية الإستثمارات الخاصة في الزراعة. وعلى الدول الأفريقية جنوب الصحراء أن توازن بين هذه الخيارات وتختار الخيار الفاعل وذي الجدوى لتعزيز وإعادة توجيه الموارد المالية المتاحة للتنمية الزراعية بشأن الأهداف الداعمة للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

25- كما يجب أيضا دعوة النيباد والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لرعاية الحوار الجنوبي_الجنوبي مع الاقتصاديات الناشئة بغية إتاحة الخبرة الفنية والتمويل للزراعة.

26- تعتمد التنمية الزراعية المتسارعة بالكامل على مبادرات القطاع الخاص التي تؤدى إلي زيادة الاستثمار الخاص في القطاع، لكن بمقدور الحكومة المساعدة في ذلك أو إعاقته. ونجد أن مستثمري القطاع الخاص في الخط

الأول هم المزارعون أنفسهم، الذين يقومون باستثمار عمالتهم ومدخراتهم لتحسين مزارعهم للعيش وتحقيق الأمن الزراعي، حيث يحتاجون إلي دعم حكومي قوي من خلال خلق أطر عملية قادرة تتضمن امتلاك الأرض بصورة آمنة والوصول للماء وأراضي الرعي والغابات ومعايير إدارة الموارد الطبيعية العامة والوصول للأسواق والتمويل والابتعاد من التدخلات المباشرة في الأسعار والأسواق.

27- ومن الموارد التمويلية الأخرى لزيادة الاستثمار في القطاع الخاص التحويلات من مواطني الدول الأفريقية جنوب الصحراء في المهجر، والتي فاقت في بعض الأعوام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، رغم أن الاستخدام النهائي لهذه التحويلات قد يكون لضمان بقاء أفراد عائلاتهم على قيد الحياة، وهنالك حاجة للقيام بدراسات لإيجاد طرق لإدخال هذه التحويلات في استثمارات إنتاجية. ولكن ليس من الواضح كيفية تدفق الإستثمارات الخاصة الآتية من الخارج من الزراعة الأولية خارج التجارة المتفرعة مثل صيد الأسماك والغابات.

28- على حكومات الدول الأفريقية جنوب الصحراء أن تطمئن المستثمرين الخاصين في الزراعة، الأجنبيين والمحليين معا، بإنشاء إطار عملي يتضمن سيادة القانون وحماية الملكية وإنفاذ العقود وتأمين امتلاك الأراضي وإتاحة الموارد الطبيعية والأسواق والتمويل، وأن تتضمن أيضا حماية أسباب عيش صغار المزارعين. وما يبعث على القلق مؤخرا في هذا السياق، مبادرات المستثمرين في شرقي آسيا والشرق الأوسط في مجال تطوير الأرض في أفريقيا بهدف توفير الغذاء لأسواقهم المحلية. ورغم أن هذه الأعمال التجارية تعد بضخ استثمارات مرحب بها وتوفر البنية

التحتية التي تفيد السكان المحليين، فإن هنالك مخاطر حقيقية تتمثل في تهميش المجموعات السكانية الأكثر فقرا وعرضة للتأثر بذلك.

29- هنالك متسع من الوقت للقادة الأفريقيين لتحقيق التنمية وقد التزموا مرة أخرى بمعالجة معوقات الأمن الغذائي في إطار البرنامج الأفريقي للتنمية الشاملة. وتبرز هنا مخاطر تتمثل في نسيان الفقراء والشرائح الضعيفة، حيث يجب إبلاء اهتمام خاص بحاجاتهم. وهؤلاء هم الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم بما يعادل ذلك من العملة المحلية، والذين لا يمتلكون الأرض والذين يعانون مشاكل صحية (يعانون من الملاريا ومتلازمة نقص المناعة المكتسب وفيروس نقص المناعة البشرية) وفي أغلبهم الأعم يعيشون في الريف حيث يعيشون فترات عمرية أقل من الفقراء الذين يعيشون في المناطق الحضرية.

30- غير أن بعض هؤلاء الفقراء مع بعض الدعم استطاعوا مساعدة أنفسهم وبعضهم فشل في ذلك، ويتطلب هؤلاء الذين يتضمنون المرضى والأيتام الصغار وضحايا النزاعات المدنية، تقديم مساعدات غذائية وصحية مباشرة في المدى المتوسط. ويمكن مساعدة المجموعات الأخرى بعدة وسائل تتضمن الوصول لأصول إنتاجية، خاصة الأرض وتوفير المدخلات المدعومة والمشورة الفنية، لزيادة قدرتها على كسب الرزق. غير أن هذه المسألة أحيانا لا تعني زيادة الإنتاجية أكثر ولكن المساعدة علي تأهيلهم لكسب الرزق. ويجب دعم إستراتيجية الوصول إليهم عبر نهج متابعة مزدوج اعتمدته "روما" اعتمادا على وكالات الأمم المتحدة: دعم الإنتاج والإنتاجية في جانب ومقابلة حاجات الفقراء والضعفاء الطارئة في الجانب الآخر.ويكمن التحدي في تحديد الفقراء والضعفاء ومتطلباتهم وتزويدهم بالموارد الضرورية.

31- نجد أن النساء على وجه الخصوص أكثر الشرائح الإجتماعية عرضة للتأثر بذلك، حيث نجد تعمل النساء في أغلب القطاع الزراعي بأفريقيا في إنتاج المحاصيل. ويجب أن تأخذ أي مساعدة تستهدف هذه المجموعة في الإعتبار حاجاتهن الخاصة، بما في ذلك تمليكهن الأرض في أسمائهن، وتوفير الإعتمادات المالية والتفعيلات المادية والنفسية والقابلية والأهلية للعمل الزراعي. وقد يكون هنالك قسم هام من الشرائح الأقل فقرا من الأقليات الإثنية والذين يعيشون في المناطق النائية والتي لا يمكن الوصول إليها حيث يتم تجاهل هذه المجموعات أحيانا من قبل وكالات العون والخدمات العامة، ويجب القيام بجهود واعية للبحث عنهم وإيجادهم. ومن الضروري توفير شبكات سلامة مستهدفة وبرامج حماية اجتماعية لضمان أن يكون كل فرد قادر على الوصول للغذاء الذي يحتاجونه للحصول على حياة سليمة.

32- وقد لا تحل الزراعة لوحدها حاجات الفقراء والشرائح الأكثر عرضة. وهنالك دور هام يلعبه الاقتصاد غير الزراعي، حيث يقدر دخل قطاع الاقتصاد غير الزراعي الريفي بنسبة 34% من الاقتصاد الريفي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء ويؤلف الجزء الأكبر من العمالة في القطاع غير الزراعي الريفي. ويبدو أن هذا القطاع سيزداد بنسبة معقولة في الأطر الكلية وكجزء من الاقتصاد الريفي كما توضح الخبرة في أماكن أخرى.وبمقدوره أن يلعب دورا هاما إذا وفرت الحكومات المنافع اللازمة خاصة الكهرباء وإمدادات المياه وإتاحة الإعتمادات المالية.

# مقدمة: تهيئة المسرح

## 1.1 موقع ودور الزراعة في الاقتصاديات الإفريقية.

1- تسهم الزراعة بمتوسط 27% من إجمالي الناتج المحلى الوطني في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وحوالي 14% في شمال أفريقيا. و توفر هذه المعلومات صورة غير مكتملة لدور الزراعة الهام في العديد من الدول الإفريقية. وتسهم جنوب إفريقيا لوحدها بثلث إجمالي الناتج المحلي الإفريقي وتمثل الزراعة فقط نسبة 3-4% من هذا الإجمالي. ومن بين 40 دولة في العالم تعتمد على الزراعة، 30 منها في الدول الإفريقية جنوب الصحراء (مجلة Economist 2008). وتتراوح القيم المضافة لزراعتها من 20% من إجمالي الناتج المحلي في ساحل العاج إلي 64% في ليبيريا.

2- نجد أن أكثر من 60% من السكان في الدول الإفريقية جنوب الصحراء خارج جنوب إفريقيا من السكان الريفيين وحوالي 80% من إجمالي الفقراء في إفريقيا يعيشون في المناطق الريفية. تمثل الزراعة الأولية في هذه البلدان ثلثي الدخل في الريف وتأتي البقية من الأنشطة التي ترتبط بالقطاع الزراعي أو تدعمه. ولن يتفوق عدد السكان الحضريين في إفريقيا على الريفيين إلا بحلول عام 2030 (قسم السكان التابع للأمم المتحدة، 2007)، بالرغم من أن المصاعب الاقتصادية الناشئة من تغير المناخ قد تسرع من نمط الحياة الحضرية. وستبقي الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاديات الإفريقية، خاصة في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، في المستقبل المنظور وتظل التنمية الزراعة مهمة للنمو الاقتصادي والحد من الفقر في القارة.

**1.2 التنمية الزراعية والأمن الغذائي: الاتجاهات الحديثة:**

3- ***اتجاهات النمو***: تعتبر نسبة النمو السكاني في القارة الإفريقية، والتي تبلغ 2.5% والتي تنخفض بإستمرار، الأعلى حسب معايير الأقاليم النامية الأخري. زاد عدد السكان من 282 مليون في 1960 إلى 922 مليون نسمة في 2005، ويتوقع أن تزداد أعداد السكان لأقل من بليون نسمة بحلول عام 2015، و 1,5 بليون بحلول عام 2030 وستصل إلى 2 بليون نسمة بحلول عام 2050. ويعتبر هذا النمو السكانى مصدر تذكير مهم بتفعيل الأداء بصورة أكبر مما هو عليه الآن، إذا أريد للقارة الإفريقية أن تمضي قدما نحو الوفاء بالهدف الإنمائي الأول للألفية: الحد من الجوع والفقر إلى النصف.

4- غير أن ناتج القطاع الزراعي الإفريقي يتصف نسبيا بمعدل نمو بطئ خلال الحقب الزمنية الأخيرة. وكانت نسبة النمو هذه في معظم الأحيان دون نسبة النمو السكاني، وأحيانا سالبة، غير أن هنالك تحسنا في النصف الأول من العقد الحالي. وإجمالا، فقد مر الأداء الزراعي الإفريقي خلال الـ25 عاما الماضية بمرحلتين مختلفتين: الأولي، من حوالي 1980 وإلي منتصف التسعينات، والتي تميزت بنسبة نمو متدنية أو سالبة، والمرحلة الأخري في القترة 1996-2005، بمعدلات نمو تتراوح بين 3% و6%. ويبقي التحدي الذي يواجه الزراعة الإفريقية في السنوات القادمة هو استدامة زخم الحقب الزمنية ما قبل 2005 في وجه التحديات المتعاظمة لتغير المناخ، وارتفاع أسعار المدخلات والأزمة المالية العالمية وتباطؤ النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة وبعض الدول الناشئة.

5- ***اتجاهات التجارة***: (إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة): تعتبر كافة الدول الإفريقية تقريبا مستوردة للأغذية بالكامل، حيث تستورد شمال إفريقيا حتى 50% والدول الإفريقية جنوب الصحراء تستورد ما بين 25-50% من متطلباتها الغذائية. وتصاعد اعتماد إفريقيا على استيراد الغذاء في نصف القرن الأخير لأن الزراعة فشلت في مجاراة النمو السكاني حيث وفرت

الأسواق العالية إمدادات غذائية ذات كلفة أقل، خاصة في الأرز والقمح، حيث حل ذلك محل الإنتاج المحلي في المراكز الحضرية. وتستورد إفريقيا في المتوسط حوالى 30% من حاجتها من الحبوب الغذائية أو حوالي 50 مليون طنا تقدر بحوالي 11 بليون دولار أمريكي. كما أن معظم هذه الواردات تجارية، حيث تم استيراد 2– 3 مليون طنا مؤخرا (مقابل 5–6 مليون طنا في الفترة 1985–1990)، في شكل مساعدات غذائية. وتعتمد إفريقيا، خاصة شمال إفريقيا، كثيرا على استيراد السكر (تستورد 7.5 مليون طنا)، والحبوب واللحوم (تستورد 1.4 مليون طنا).

6–أصاب الركود الاقتصادي الصادرات الزراعية الإفريقية التقليدية (القطن والمطاط والموز) أو تدنت كما في البن وبذور النخيل والفول السوداني، علي مدي الأربعين عاما الأخيرة نسبة لدخول منافسين من الأقاليم النامية الأخرى. هذا وقد تضاعفت مرتين أو ثلاث مرات صادرات الكاكاو وجوز البلاذر من القارة على التوالى في الأعوام الأربعين الأخيرة. غير أن السلع فقدت موقعها السابق في الأسواق العالمية. ومن النجاحات النسبية للصادرات الإفريقية، في عدد محدود من الدول، الشاي والفواكه الاستوائية والحمضيات (شمال وجنوب إفريقيا) والخضروات خارج الموسم. وانخفضت مساهمة الدول الإفريقية جنوب الصحراء في الصادرات الزراعية العالمية من 3.8% إلي 1.7% منذ 1965. وحققت منتجات هذه الدول الزراعية فائضا يقدر ببليونى دولار أمريكي في 1960 (14 بليون دولار أمريكي في 2007) غير أنها وصلت إلى عجز بمقدار 22 بليون دولار أمريكي في 2006.

7–***إتجاهات الأمن الغذائي:*** (حالة إنعدام الأمن الغذائي، 2008). يعتبر الأداء الزراعي من أهم العوامل التي تحدد الأمن الغذائي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء. وأدي اعتماد القارة المتزايد على استيراد المواد الغذائية الأساسية، على أن تكون عرضة للأسواق المالية المتذبذبة وعدم التأكد من توفير المساعدات للقطاعات الفقيرة من السكان.

8-تختلف اتجاهات الأمن الغذائي من بلد لآخر. دعا الهدف الإنمـــائي الأول للألفية لأن يتم خفض عدد الجوعى والفقراء في القارة إلى النصف بحلول العام 2000، بدلا من الموعد السابق الذي حدد فـــي 1990. ومنـــذ ذلـــك الحين، تم رصد 39 من الدول الأفريقية، 3 منها من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، حيث شهدت 11 دولة تدهورا في حالة الأمن الغذائي (منظمـــة الأغذية والزراعة). ويعزي ذلك أحيانا إلي حالـــة النزاعـــات و\أو البيئـــة السياسية الفقيرة رغما عن أن بعض هذه الدول بدأت من أساس مـــنخفض، مما سيؤدي لمعاناة الكثيرين من الجوع حتي بعد تحقيق الهـــدف الإنمـــائي الأول للألفية في الوقت المحدد. وفي إقليم شمال إفريقيا، يبـــدو أن أعـــداد الذين يعانون من سوء التغذية قد تغيرت قليلا منذ 1990، والتي ترجمـــت إلي تحسن نسبي إذا أخذنا في الإعتبار نسبة نمو السكان. ولعل من الآثـــار الكلية وربما المختلطة، للتقدم نحو تحقيق الهدف الإنمـــائي الأول للألفيـــة، ازدياد أعداد الذين يعانون من الجوع في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، من 169 مليون إلى 212 مليون نسمة. وبالرغم من زيادة العـــدد الكلـــي للجوعي بـــ43 مليون نسمة، فقد انخفضت النسبة من 34% إلي 30% من إجمالي السكان. ويوضح النمو السكاني هذا التناقض. ويقدر البنك الـــدولي ومنظمة الأغذية والزراعة أن ارتفاع أسعار الأغذية الذي حدث في 2000 قد أدخل 70 مليون نسمة آخرين في فئة الجوعي، 30 مليون نسمة مـــنهم في القارة الإفريقية.

9-أحرزت القليل من الدول تقدما ملحوظا في النمو الزراعي والحد من الفقر. وتشمل هذه الدول: أثيوبيا والسودان وغانا ونيجيريا وأوغندا وموزمبيـــق. وفي الجانب المعاكس لهذا التقدم هنالك بعض الدول الإفريقية التـــي كـــان أداؤها ضعيفا مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيـــث أن 76% مـــن سكانها يعانون من سوء التغذية. وادي الأداء الضعيف للقطـــاع الزراعـــي وحالة إنعدام الأمن الغذائي وزيادة سكان هذه الدول، إلي خفـــض متوســـط أداء القارة بشكل كبير.

10- ***أسعار الأغذية والأزمة المالية:*** أدى ارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية في النصف الثانى من عام 2007 والنصف الأول من عام 2008، وكذلك الأزمة المالية والاقتصادية في المتقدمة، إلي إضعاف جهود الحد من الفقر في البلدان الأقل دخلا والتي تعاني من عجز في الغذاء عموما، وفي إفريقيا على وجه الخصوص. كما أدت الزيادة المتوالية لأسعار الأغذية والمدخلات الزراعية إلي زيادة في معدلات الفقر والصراعات الاجتماعية وحالات الشغب الغذائية في بعض البلدان. انخفضت الأسعار الزراعية عالميا منذ ذروة إرتفاع الأسعار في يوليو 2008 إلي حد ما، لكنها لا تزال عالية مقارنة بما قبل الأزمة. غير أن أسعار الأغذية في بعض البلدان الإفريقية أعلي من العام الماضي، فقد وصل سعر كيلو الأرز في "مالاوي" مؤخرا 210 كواشا (1.5 دولار أمريكي)، تقريبا ضعف السعر في العام السابق. ويكلف كيلو جرام الذرة الشامية في "زامبيا" ،وهو الغذاء الرئيسي في البلاد، 28.185 كواشا مرتفعا من 17.500 كواشا. كما بلغ سعر طن الذرة الشامية في كينيا، 367 دولار أمريكي مرتفعا من 222 دولار أمريكي. ويرجع هذا الإرتفاع في الأسعار إلي عدد من العوامل التي تتضمن ضعف الحصاد في البلدان النامية وانعدام التمويل التجاري للواردات الزراعية والأزمات المالية والاقتصادية في الدول المتقدمة. كما فاقم من معاناة الفقراء والضعفاء انخفاض تحويلات الإفريقيين في المهجر.

11- ***الحاجة إلي النمو:*** تواجه القارة الإفريقية منذ الآن وحتى 2015، تحديا يتمثل في تسريع نمو الوفرة الغذائية بغية (أ): الوفاء بحاجة السكان الغذائية والتي تتزايد لتصل نسبة 2.5% سنويا، (ب): خفض أعداد من يعانون من سوء التغذية للوصول لمستوي الهدف الإنمائي الأول للألفية والمتمثل في خفض عدد الجوعي من 212 مليون حاليا إلى 118 مليون نسمة[1]. يجب التفكير في توفير إمدادات غذائية إضافية لحوالي 18 مليون نسمة إضافيين

[1] لم يتم فحص شمال إفريقيا علي وجه الخصوص في هذا السياق لأن الاقتصاديات كثيرة التنوع. ويلعب التحسن الزراعي دورا أقل أهمية في الأمن الغذائي.

كل عام، وتحسين الحالة الغذائية لحوالي 94 مليون نسمة يعانون من سوء التغذية حاليا، إذا أرادت إفريقيا الوفاء بالهدف الإنمائي الأول للألفية بحلول عام 2015. ويعادل ذلك تحقيق معدل متوسط نمو سنوي بنسبة 4.6% من الإمدادات الغذائية من 2009 إلي 2015، من الإنتاج المحلي والاستيراد[2]. وإن لم يكن ذلك ممكنا يتوجب مراجعة أهداف النمو الزراعي الإفريقي السنوية لتحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية، ما بعد 2015، أو يجب تحديد موعد جديد لذلك. على أية حال، تستوجب نسبة النمو العالية المطلوبة، خلق بيئة سياسية مواتية وزيادة استثمارات القطاع العام وتسريع استثمارات القطاع الخاص في سلسلة القيم الزراعية في أقرب وقت.

12- ***الحاجة إلى الإنتاجية.*** يجب أن يكون هدف النمو الزراعي المستدام في إفريقيا بصفة رئيسية زيادة كلا من إنتاجية العمالة والأرض. ولن تحسن زيادة الإنتاج الزراعي بالتوسع في مناطق جديدة مع إبقاء المستوى الحالي من إنتاجية العمالة والزراعة، لن تحسن من الوضع الحقيقي للجوع والفقر في القارة، كما أن أي كسب يتم في نمو الإنتاج سيكون علي حساب البيئة والاستدامة الزراعية الطويلة الأجل.

13- تختلف الإنتاجية الحالية في العمالة والأرض في الدول الإفريقية جنوب الصحراء أكثر من البلدان النامية الأخرى بدرجات متفاوتة. وتقدر القيمة المضافة للهكتار في الأرض الزراعية والعامل بـــ428 دولار أمريكي و446 دولار أمريكي على التوالي. ويقارن هذا بالتالي[3]:

- إنتاجية الأرض: 2.457 دولار أمريكي للهكتار الواحد في شرق آسيا و570 دولار أمريكي في جنوب آسيا، و

[2] سيكون ذلك مكافئا للنمو السكاني بافتراض أن الغذاء الكلي هو 2.700 سُعرة حرارية لفرد في اليوم وأن يتوفر دعم غذائي يومي للذين يعانون حاليا من سوء التغذية بـــ900 سُعرة حرارية وما تبقي من الزمن هو 6 أعوام للعام 2015. وإذا تم تحقيق معدل النمو المنصوص عليه في البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية وهو 6%، سيترك هامشا لتحسين دخل الفرد.

- إنتاجية العمالة: 767 دولار أمريكي في شرق آسيا و495 دولار أمريكي في جنوب آسيا.
- تضاعفت إنتاجية الحبوب مرتين في جنوب آسيا و2.5 مرة في شرق آسيا مما تم في الدول الإفريقية جنوب الصحراء[3].

### 1.3 استجابة الحكومات الإفريقية

14- مدركين للتأخر في الحد من الفقر والجوع، أطلق القادة الأفارقة في 2003، البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية التابع للنيباد، كإطار عملي لتوفير زخم جديد للأمن الغذائي والتنمية الزراعية في القارة. وكان مسوغ هذه المبادرة جعل البلدان الإفريقية مسئولة أكثر عن مصائرها، لاحتواء الوصفات الإنمائية التي يمليها المانحون التي ما عادت تحتمل، وإبرام شراكات جديدة. يجب الإهتمام بالزراعة لأنه تم تجاهلها عبر السنين كموارد محلية وتم تحويل المساعدات الإنمائية من ما وراء البحار بصورة متزايدة، نحو القطاعات الاجتماعية في إطار ورقات إستراتيجية الحد من الفقر.

15- بينما لا تنكر الحكومات أهمية استثمارات القطاع الاجتماعي، شعرت أن الإستثمار في هذه القطاعات يمكن استدامته فقط بتحقيق النمو الإقتصادي المحلي حيث أن الزراعة تبقي هي الفرصة الرئيسية في العديد من البلدان الإفريقية. وتعتمد إستراتيجية البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية لإنعاش الزراعة على أربع دعائم: (أ) إدارة الأرض والمياه، (ب) الوصول للأسواق، (ج) زيادة الإمدادات الغذائية للحد من الجوع، و(د) البحث والتطوير. ويتمثل الهدف الإستراتيجي لهذا البرنامج في تحقيق معدل نمو طويل الأجل بنسبة 6% من الإنتاج الزراعي (أكثر من المتوسط التاريخي

[3] اعتمدت هذه التقديرات على بيانات "مؤشرات التنمية الدولية" و"إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة".

بنسبة 2.5– 3%)، بغية التأقلم مع معدل النمو السكاني وخفض نسبة الجوعي وزيادة الدخول الريفية.

16– اعتمد القادة الإفريقيين أيضا عددا من القرارات لتعزيز مبادرة 2003، لتوفير الغذاء والتنمية الزراعية في إطار البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وتتضمن بعض هذه القرارات ما يلي:

- **سرت 2004**، والتي أوصت، من ضمن أشياء أخري، بتنفيذ نسبة 10% التي تم الالتزام بها، وإنشاء مصرف "بنك الاستثمار الإفريقي" وتقييم جدوي إنشاء "صندوق إفريقي للتنمية الزراعية" وتطوير إنتاج الماشية والأسماك وتطوير المياه للزراعة بتضمين إنشاء أحواض نهرية، الخ...
- أُقترحت قمة الأسمدة في أبوجا في يونيو 2006 معايير لخفض كلفة الأسمدة للمزارعين عبر مواءمة وتنسيق السياسات وتطوير البنية التحتية، من بين أشياء أخرى.
- ركزت قمة الأمن الغذائى في أبوجا في ديسمبر 2006، خصوصا على تطوير التجارة البينية الإفريقية التي تعتمد على السلع الإستراتيجية المختارة، لتحقيق الأمن الغذائى لزيادة قصص النجاح الإفريقية، الخ...

17– فضلا عن ذلك، اعتمد معظم شركاء التنمية الثنائيين والمتعددين البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية كإطار عملي لتوجيه تعاونهم في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في إفريقيا. ورغما عن التزام الحكومات الإفريقية سياسيا وموافقة الشركاء التنمويين عليها لم يكن التنفيذ على الأرض بمستوى الالتزامات المعلنة. وفي هذا السياق، يؤمل أن يؤدى اعتماد "الإستثمار في الزراعة لتحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي"، كموضوع لمؤتمر القمة الإفريقية في يوليو 2009، إلى تعزيز تنفيذ البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

18- وكجزء من التحضير للقمة، قام الإتحاد الإفريقي والنيباد بإنشاء أربع لجان فرعية للقمة4. وتعتبر هذه الورقة تجميعا وتوليفا لهذه المساهمات ومذكرات المعلومات الملحقة التي أعدها الإتحاد الإفريقي والنيباد وخبرة منظمة الأغذية والزراعة.

[4] سيدعم الموضوع بأربعة لجان فرعية: أ) تغير المناخ ب) التجارة الزراعية الإقليمية ونظم السوق ج) التمويل الاستثماري د) والعمل جذب مشاركة الفقراء والضعفاء.

## ثانيا- تغير المناخ: التحديات والفرص

### 2.1 المسائل والتحديات المرتبطة بتغير المناخ:

19- تحتاج الحكومات الإفريقية لمعالجة تحديات النمو الزراعي بوتيرة اكبر، إلى معالجة عدة إخفاقات مالية ومؤسسية وطبيعية تختص بالقارة الإفريقية بمفردها أو بصورة جماعية. تحتاج إفريقيا إلى البناء والتوسع اعتمادا على الأداء الزراعي الإيجابي الذي تحقق خلال الحقبة 1995-2005. وحيث أن الزراعة الآسيوية قد استفادت من تقنية الثورة الخضراء وكذلك استفادت الزراعة في أمريكا اللاتينية من الدرجة العالية من التسويق التجاري والأسواق المملوكة لشركات صغيرة تقوم بالتصدير والاستيراد، بقيت الزراعة الإفريقية تابعة للملكيات الصغيرة وموجهة للبقاء على قيد الحياة وتعتمد على الأمطار وتعانى من عدم تكامل الأسواق وفورات الحجم. وتفاقم تغير وتعدد المناخات من تحديات القارة الخاصة بتحقيق الأمن الغذائى من الموارد المحلية آخذين في الاعتبار الاعتماد المفرط على الزراعة المطرية.

20- ***ما هو التأثير المحدد لتغير المناخ على الزراعة الإفريقية***؟ لربما عبر تغير المناخ عن نفسه من خلال التكرار المفرط للمناخات القاسية مثل زيادة درجات الحرارة عن المعدل المعتاد (رغم أنه يتوقع إرتفاع الزيادة عند خطوط العرض) وارتفاع مستوى البحار. وتشير التنبؤات الجوية لإفريقيا على زيادة الجفاف خارجها وزيادة الأمطار والفيضانات داخل القارة في الحزام الاستوائي. كما تضيق المناطق الجغرافية التي توجد بها زراعة مطرية بلا أية مخاطر تذكر. ولا يقتصر تآكل التربة على المناطق شبه الجافة ولكن يدخل في المناطق متوسطة وعالية القابلية الزراعية. وقد يزيد تغير المناخ من تآكل التربة حيث يتم تعويق إعادة تدوير المواد المغذية والتسرب المائي في التربة. وهنالك حاجة ماسة لبذل جهود كثيرة في معظم

الأقاليم الزراعية لجعلها أكثر قابلية لمواجهة التقلبات المناخية من خلال استثمارات كبيرة في الري وضبط وتخزين المياه والتصريف وضبط الفيضانات.

21- ***أسعار الغذاء***: يتوقع أن يستمر ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميا لحقبة من الزمن على الأقل، لانخفاض العرض بسبب وطأة المناخ مما أدى إلى رفع زيادة الطلب في شرقي آسيا والشرق الأوسط والتحول وفقدان الأرض الزراعية لصالح الوقود الحيوي والحياة الحضرية. زادت أسعار المدخلات الزراعية خاصة الأسمدة ومنتجات التصريف الصحي النباتى أكثر من أسعار الغذاء نسبة لارتفاع كلفة الطاقة. ونتيجة لذلك تأثرت عكسيا علاقة قيم الناتج والدخل في إنتاج الغذاء وفي بعض الحالات كسرت الحاجز المتدنى بصورة كبيرة والذى يعتبر أحيانا أدنى مستوى لاستمرار عمليات زراعة المحاصيل الغذائية التقليدية.

22- بينما توفر أسعار الأغذية العالية فرصا لمنتجى السلع الغذائية لكن يجب النظر إليها مقرونة بأسعار المدخلات. وتكون الزراعة في العديد من الحالات أقل من مربحة. وبما أن الفقراء في الريف والحضر هم في الغالب الأعم مستهلكين للغذاء ستكون هنالك زيادة في عدد غير الآمنين غذائيا مما يستوجب معالجة ذلك عبر توسيع شبكات السلامة الاجتماعية وتطوير أجيال العاملين خارج مجال الزراعة.

## 2.2 معالجة تغير المناخ :

23- ***مناطق عالية ومنخفضة القابلية***. يعمل تغير المناخ على تطوير أحزمة زراعية وبيئية عالية القابلية، خاصة المناطق التي بها نظم ري أو لديها مجال لتوليد ذلك. ويكون التركيز عل المناطق عالية القابلية ليس فقط لأسباب تتعلق بإنتاجية رأس المال الكبير الذي تم استثماره، ولكن أيضا لأن السكان سيتحولون إلى المناطق الحضرية. حدثت هجرات قوية بين البلدان والأقاليم الزراعية لفترة طويلة، مثل حركة العمال من البلدان الساحلية إلي

مزارع المحاصيل الشجرية الساحلية في غرب إفريقيا وإلى مشاريع الري في شمالي إفريقيا، فضلا عن هجرة العمالة لمناطق التعدين.

24- ربما تزيد حركة الناس من المناطق قليلة إلى متوسطة وعالية القابلية الزراعية نسبة لتأثير تغير المناخ. وستتضاعف هجرة وسكن السكان في مناطق جديدة بطريقة تلقائية لأن بعض المناطق صارت أكثر جفافا كما أن السكان يعانون من تدنى قدراتهم. ويطلب من الحكومات أن توفر الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية لعدد أكبر من السكان في المناطق عالية القابلية للزراعة.

25- تتميز المناطق عالية ومنخفضة القابلية للزراعة بدلالات استثمارية زراعية متعددة. وتتلقى المناطق عالية القابلية الزراعية، خاصة تلك المروية والتي تهطل بها أمطار غزيرة، تقنيات الثورة الخضراء التقليدية (حبوب مختلطة وأسمدة وضبط ومراقبة المياه) الداعمة لمحاصيل محددة، أما المناطق منخفضة ومتوسطة القابلية الزراعية فهى أكثر استعدادا لطريقة الأنظمة الزراعية التي تطور المرونة والحد من المخاطر عبر التنويع والاستراتيجيات التي تحسن من ظروف البقاء على قيد الحياة والتماهى مع الظروف. حدد تقرير مسح النظم الزراعية الذى قامت به منظمة الأغذية والزراعة، 15 نظاما زراعيا مختلفا وأوصى بوضع استراتيجيات للنظم الرئيسية. مثلا قد يصبح نظام الزراعة المختلط الذى يعتمد على الحبوب لإقليم السافنا شبه الجاف في غينيا، واجهة جديدة للتنمية الزراعية المستقبلية إذا تم تخفيف آثار تغير المناخ. لقد فتحت مسألة محاربة العمي النهري، مناطق واسعة لممارسة أنشطة زراعية إضافية.

26- يمكن تطوير قابلية زراعية مماثلة وأكبر من ذلك من خلال الحد من التسي تسي كما نص على ذلك "برنامج مكافحة داء المثقبيات في إفريقيا" و"الحملة الإفريقية للحد من داء المثقبيات والتسي تسي"[5]. وسيتيح ذلك إنشاء

[5] برنامج مكافحة داء المثقبيات في إفريقيا (منظمة الأغذية والزراعة) والحملة الإفريقية للحد من داء المثقبيات والتسي تسي (الإتحاد الإفريقى).

مستوطنات بشرية كثيفة والقيام بتربية الحيوانات على مستوى قياسي مع قابلية زيادة الإنتاجية أكثر والحد من الفقر. وفي الطرف الآخر، فإن لدي المجتمعات الرعوية في الساحل خيارات قليلة. وللهروب من الفقر وانعدام الأمن الغذائى، فإن الخروج من الزراعة أو تأمين الوصول للتحويلات يعتبر من الإستراتيجيات التوفيقية المفضلة.

27- وبرغم ذلك، فإنه من الممكن إجراء بعض التحسينات في المناطق الفقيرة الموارد التي تسودها الزراعة الرعوية: خدمات للماشية وبيطرية محسنة حيث تتوفر زراعة المحاصيل، وتحسين حبوب الذرة والدخن. يجب الإهتمام أيضا بالأقاليم الزراعية البيئية التي تحمي بعض المناطق غير المناسبة لزراعة المحاصيل لتربية المواشي[6]، وضبط الأرض المشتركة في المناطق الرعوية والتخطيط الجيد لنقاط المياه المعدة للمواشى لتفادى تآكل الأرض في المنطقة وتلقى ممارسات زراعية دورانية بإنشاء محميات رعوية موسمية في مناطق مختارة لتحسين الظروف الرعوية عبر تغذيتها بأنواع وأسمدة مختلفة. ومن الشروط المسبقة للحصول على تنظيم الأرض وإجراء التحسينات عليها تحديد حقوق المستخدم وأيلولة حقوق إدارة الرعى للمؤسسات نفسها وفي بعض الحالات إجراء تغيير في عقلية الرعاة والذين قد يقيمون أعداد الماشية أكثر من الإنتاجية.

28- ***الأسمدة***: سيؤدى عدم استخدام الأسمدة الكافية في حالات الأراضي المراحة والمحاصيل شبه الدائمة إلى غور الأسمدة ونضوب خصوبة التربة بمستويات قياسية، فمن بين 168 مليون طنا من الأسمدة المستهلكة في العالم، تستهلك إفريقيا أقل من 4 ملايين طنا حيث يستهلك مليون طنا فقط خارج جنوب وشمال إفريقيا. وتستخدم إفريقيا التي حظيت بنسبة 16% من الأراضى الصالحة للزراعة، فقط 2% من الأسمدة التي تستخدم في العالم. ويبلغ استخدام الأسمدة 16 كجم للهكتار الواحد (بما في ذلك المحاصيل

[6] في الماضي شكل معدل الأمطار بـ300 ملم فاصلا بين الزراعة والمواشي في الساحل.

الدائمة) في إفريقيا مقابل 170 كجم في آسيا. وفي الدول الإفريقية جنوب الصحراء (خارج جنوب إفريقيا) فإن معدلات استخدام الأسمدة أقل من 8 كجم للهكتار الواحد (إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة). وتتضمن أسباب استخدام الأسمدة بكميات أقل ضعف البنيات التحتية للطرق والاستجابة المتدنية للأسمدة في حالات تذبذب هطول الأمطار وقلة مرافق الري وتشتت المدخلات وتفرقها وأسواق المنتجات، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار المدخلات وانخفاض أسعار المنتجات، أى خلق علاقة أسعار غير محبذة بين الأسمدة والمنتجات الزراعية. وبينما نجد أن أسعار الأسمدة تشهد ارتفاعا عالميا الآن، فإن البلدان التي لا منافذ بحرية لها ولا تنتج الأسمدة على وجه الخصوص، تتأثر بارتفاع كلفة نقل الواردات.

29- اعتمد إعلان أبوجا عام 2006 عدة معايير لزيادة الأمن الغذائى الإفريقي ومن بينها إيصال متوسط استخدام الأسمدة في القارة إلى 50 كجم للهكتار. وتتضمن هذه المعايير مواءمة لوائح التجارة والجودة وخفض التعرفة الجمركية على واردات الأسمدة وإنشاء شبكات عمل للمتعاملين في القطاع الزراعي وبناء القدرات على كافة المستويات والدعم المالي المستهدف للأسمدة والبنى التحتية للتخزين والطرق وإنشاء هيئات وطنية لتمويل الأسمدة والمشتروات والتوزيع على المستوى الإقليمي وإنتاج الأسمدة محليا من المكونات المحلية، ومساعدة المزارعين للوصول إلي مدخلات متكاملة تتضمن الري والحبوب المحسنة وإنشاء آلية تمويل إفريقية للأسمنت في بنك التنمية الإفريقي وآلية رصد التقدم من خلال النيباد والإتحاد الإفريقي. ويجب إتباع طريقة متكاملة للتنفيذ تشمل الحكومات والمجموعات الإقليمية الاقتصادية والبنك الإفريقي للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة والشركاء الدوليين الآخرين بما في ذلك "مؤسسة غيتس" (الإتحاد الإفريقي، 2006).

30- ***مسائل الأسمدة الرئيسية***: يجب رصد عدد من المسائل الهامة عن قرب ومعالجتها لتأكيد نجاح مبادرة الأسمدة، ومنها استهداف الدعم المالى

للأسمدة حيث يكون المسوغ أنهم يمولون السلع العامة. يجب أن تكون القدرات موجودة في المؤسسات التي تدير هذا الدعم المالى لتقييم آثار ونتائج استخدام الأسمدة بخصوص تعديل المنافسة المحلية مع واردات الغذاء التجارى المدعوم والتوزيع الأفضل للدخل والحد من الفقر وتفادي تآكل الأرض والفوائد الأخرى على المستوى الوطني. ويرتبط بذلك استدامة الدعم المالي للأسمدة. كما يتضمن "إعلان أبوجا" زيادة في استهلاك الأسمدة في الدول الإفريقية جنوب الصحراء خارج جنوب إفريقيا، بحوالى 10 ملايين طنا تقدر بحوالى 10 بلايين دولار أمريكي سنويا. قد يمتص الدعم المالي للأسمدة قسما كبيرا من النفقات العامة على الزراعة[7] بعد الوفاء بإعلان مابوتو.

31- ويحتاج الدعم المالي أيضا لمواءمته عبر الدول والأقاليم لتفادي التسرب. وتحتاج شبكة المتعامل للإشراف عن قرب أو الإعتماد لتفادى الغش في الأسمدة قبل الوصول للمزارع أو تخصيص هذا الدعم المالي في أوجه غير مشروعة. ويطلب بناء القدرات على كافة المستويات لتعليم المزارعين بجرعات الاستخدام الصحيحة والتوليفة والوقت المحدد.

32- ***إدارة الأرض المستدامة – الزراعة المحافظة***: ربما لا يحل استخدام الأسمدة المفرط مشكلة تدني خصوبة التربة الطويل الأمد في الدول الإفريقية جنوب الصحراء. يجب أن تكون إدارة الأرض المستدامة والزراعة المحافظة من الاستجابات الأخرى لمعالجة مشكلتى تغير المناخ والزيادة الفعلية في أسعار الأغذية والمدخلات الزراعية.

33- تتضمن إدارة الأرض المستدامة والزراعة المحافظة تقنية معروفة ومعتمدة والتي استخدمت في كافة الأقاليم النامية والعديد من الدول المتقدمة كذلك. وكانت البرازيل من بين الدول الأولى التي استخدمت هذه التقنية في العالم

---

[7] يقدر إجمالي الإنفاق العام في الدول الإفريقية جنوب الصحراء خارج جنوب إفريقيا بحوالي 10 بلايين دولار سنويا ، أما حاليا فإن الإنفاق العام على الزراعة هو 5–6 بلايين دولار أمريكي ، وبعد إعلان مابوتو 10 بلايين دولار أمريكي (التقديرات اعتمدت على بيانات من مؤشرات التنمية الدولية).

النامي. وتؤكد المبادئ الرئيسية للزراعة المحافظة على إعادة تدوير والحفاظ على المغذيات في التربة والمواد العضوية والإستخدام الأقصي لهطول الأمطار من خلال الإستخدام الأمثل للكتلة الأحيائية والرطوبة والمواد المغذية والإحتفاظ بها. قد تتضمن وسائل تحسين الأرض والإنتاجية الزراعية تغيرات في الأرض المحروثة وغطاء التربة لتحسين اختراق الأمطار للتربة والإدارة المحسنة لبقايا المحاصيل والمواد العضوية بالتربة والاستفادة من الماء والتصريف واستخدام الصخور الفوسفاتية والجيرية لعلاج عدم التوازن الكيميائي وكذلك كمعايير ميكانيكية مثل تسطيح التربة والتصطيب والرصف لمنع تسرب مياه الأمطار ومكافحة التعرية (البنك الدولي، 2002، منظمة الأغذية والزراعة،2003).

34- في الماضى أعاقت أسعار الكيمياويات الزراعية المتدنية وفقدان المعرفة الفنية ومدخلات العمالة العالية، التحرك الكبير نحو هذه التقنية. وتشتمل إدارة الأرض المستدامة والزراعة المحافظة على مصفوفة من التقنيات التي تهدف إلى تقليل استخدام المدخلات المشتراة، والمحافظة على تركيبة التربة والخصوبة والاحتفاظ بالماء ووقف تسرب المياه وزيادة السلامة الغذائية عبر استخدام أقل للكيمياويات الزراعية. وتتضمن هذه التقنيات حد أدنى من الحرث أو عدمه والرصف والتغطية بالنشارة وتغطية المحاصيل وتقنيات انحدار الأرض الزراعية، وحرث الكنتورات وقطع أجزء من النباتات وهبوط الأرض وما يفيد في الحفاظ على المياه وتحسين التربة، والمكافحة الشاملة للآفات وأخرى. لقد ظهرت بعض التقنيات بطريقة طبيعية حسب مؤثرات "بوسراب"[8]. لم تقدر إدارة الأرض المستدامة والزراعة المحافظة تفادي المدخلات التقليدية تماما. مثلا نبذ كل الأسمدة المعدنية إما يقلل من الناتج بطريقة غير مقبولة أو لا يكون ذى جدوي بسبب عدم وجود ما يكفي من الأسمدة العضوية او العمالة الكافية. ويتمثل

[8] المؤلف "إيستر بوسر أب" الذى درس الإبداعات الطبيعية الناشئة من ضغط السكان.

التحدي في إيجاد التوازن الحقيقي الذى يحسن العلاقة بين أسعار المدخلات والإنتاج بطريقة كبيرة.

35- ومن بين الأشياء المشتركة لتقنيات المحافظة في البداية، مدخلات العمالة العالية والإنتاج القليل وفقدان بعض الأراضى الزراعية بواسطة التراكيب أو السياج الشجري، أي الاستثمارات الإضافية. وقد وضح أن فوائد مثل هذه الاستثمارات قد تم استردادها بصورة سريعة نسبيا. وفي الجانب المعاكس هنالك قصور النفقات النقدية وتحقيق الاستدامة الطويلة الأجل. ومن بين العوامل التي تدعو لتفضيل تطوير إدارة الأرض المستدامة والزراعة المحافظة على مستوى كبير، قدرة الدولة على التوسع أو المنظمة غير الحكومية الحاثة على العمل لتقديم تقنيات مختلفة للمزارعين وتامين حقوق الأرض وإتاحة العمالة على الأرض، وغياب الإحتمالات العملية الجاهزة والبديلة الأخري والتي قد تحول العمالة بعيدا عن الزراعة. ومن المساعدات الإضافية الوصول إلي الأسواق الحضرية والمستهلكين الذين يقدرون الإنتاج العضوى.

36- ***الإدارة المستدامة للماء وتطوير الري:*** تبلغ المساحة الزراعية المروية في إفريقيا 7% (4% أو 3.7 مليون هكتار إذا تغاضينا عن شمال وجنوب إفريقيا)، مقارنة بنسبة 39% في جنوب آسيا و29% في شرق آسيا (إحصاءات منظمة الأغذية الزراعية). ويوفر التوسع في الزراعة الأفضل ويؤمل الوصول إلى الاكتفاء الذاتى الغذائي في إفريقيا. ومن الضروري تطوير الري مع تغير المناخ بما أن الزراعة المروية صارت أكثر خطورة نسبة للفشل المتواصل والتوزيع غير المرغوب فيه في موسم الزراعة المحدد.

37- وتقدر قابلية الري في إفريقيا بحوالى 35 إلى 42 مليون هكتار، اعتمادا على المعايير المادية من تلك الاقتصادية. وتوجد تقديرات مختلفة للاستثمارات لتستفيد من الإمكانيات المتاحة لتأمين الغذاء خلال الحقب

القادمة. وقدرت النيباد مبلغ 37 بليون دولار أمريكى لإدارة الأرض والماء لتنفق بين 2002 و2015 لتحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية. وأقترح تقدير حديث لمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية 85 بليون دولار أمريكي للبنيات التحتية المائية على مدي ثمانية إلى عشرة أعوام. وتزامنت الحاجات التي ركز عليها مؤتمر "سرت" (2008) حول الري والطاقة النظيفة مع خطة مفصلة لتطوير المياه لإفريقيا مقارنة باستثمارات تقدر بـ 64 بليون دولار أمريكي على مدي 20 عاما. وقد أنشأت الأعمال التحضيرية لمؤتمر "سرت" برنامجا مفصلا لحوالي 1000 من المشاريع والبرامج الاستثمارية لترشيد المياه للزراعة والطاقة في 53 بلدا إفريقيا. (منظمة الأغذية والزراعة، النيباد– سرت، 2008(1)).

38– بينما يتوجب إجمالا تطوير الري لتخفيف المخاطر الماثلة في الزراعة المروية وتصميم مشاريع الري، هناك حاجة لدراستها من وجهة نظر تغير المناخ. ويحتاج مخططو الزراعة المروية إلى معالجة الندرة الممكنة في المياه بتصميم مرافق كبيرة لتخزين المياه ومخاطر الفيضانات المتزايدة من خلال نظم تصريف جيدة. وتتطلب هذه تعديلات في تصميم المشاريع بحيث تجعلها أكثر كلفة. وخططت بعض المشاريع بحيث اعتبرت في الماضي ذات مخاطر كبيرة. واتفق كافة العلماء أن تخطيط الري، مع الأسمدة، يحتاج إلى طريقة متكاملة تتضمن غير تشييد المشاريع، تدابير لصيانة طويلة الأجل، والوصول إلى أسواق المدخلات والمنتجات ونقل التقنيات لمستخدمي المياه واتخاذ قرار بخصوص امتلاك الأرض والنزاعات حول ملكية الأرض.

39– ***معدل الري***: نجد أن كلفات الاستثمار العالية في إفريقيا أكثر من المناطق الأخرى في العالم تجعل من إدارة الموارد المائية الزراعية المستدامة والري أقل جاذبية. ويعزي ذلك إلي انخفاض كثافة عمليات الحصاد وانعدام المحاصيل ذات القيمة العالية من الأسواق والمنافسة من الأرز المستورد

الأقل كلفة وكلفات المواصلات العالية نسبة لضعف بنيات الطرق التحتية إلى الأسواق المحلية والتصديرية وعدم التعود على الري. وتوحي الموارد المائية الكثيفة التي لم تنقل عبر المواسير في القارة خاصة في جنوبي ووسط إفريقيا، توحي بمجال كبير للاستثمار في مشاريع ري كبري. يجب أن يتاح لهذا الخيار وقت كاف للتخطيط، والتصميم والتنفيذ وعلى وجه الخصوص كلفة الاستثمار العالية للهكتار(12.000 دولار أمريكي وأكثر). كما أن المواد الغذائية الرئيسية مثل الأرز غير المقشور في هذه المناطق كمحاصيل ، نادرا ما تكون قادرة على البقاء على قيد الحياة اقتصاديا (منظمة الأغذية والزراعة TCI ، 1997). غير أن الدعم المالى العابر من تطوير الطاقة المائية المصاحبة قد تمثل مخرجا في مثل هذه الحالات.

40- بينما لا يجب بأية حال خفض تطوير مشاريع الري الكبرى، بحيث يكون لها مدلول اقتصادي، ربما بدت مشاريع الرى الصغيرة الخاصة وتحسين الحصاد المائي والتخزين وإعادة تعمير مشاريع الري التي أنشأت في الماضي وسد النقص في الإنتاج في مشاريع الري الحالية، والتي ربما بدت أفضل مجال للتحسن السريع في الإمداد الغذائي في إفريقيا. وتتمتع المشاريع الصغيرة بمزايا خاصة تختص بالتغطية المناطقية الأفضل باستخدام البيئة الملائمة وتشتيت مخاطر الاستثمار والاستجابة السريعة للحاجات الغذائية وسهولة الإدارة على مستوى المجتمع أو اتحادات مستخدمي المياه ومدخلات العمالة المحلية العالية في الإنشاءات. وقد أضافوا أيضا قيمة تحسين الإحساس بالملكية.

41- حماية ***الأشياء غير المرئية***: في كافة حالات المشاريع التنموية الرئيسية هنالك مخاطر تسخير الموارد الطبيعية التي يستخدمها الفقراء والضعفاء للبقاء على قيد الحياة. وقد لا يتم الوصول إلى موارد النهيرات الصغيرة وموارد المياه الأرضية الضحلة بسبب تطوير نظام ري يعتمد على قنوات الآبار العميقة والتحويلات النهرية أو السدود كما لا يتم الوصول إلى الغابات الحرة ومحميات الرعي بتطوير الغطاء النباتي وامتيازات الملكية.

ويطلب معرفة حقوق الأجداد وحقوق الفقراء والضعفاء العرفية وتوسيع المنافسة العادلة لهؤلاء بسبب فقدانهم حقوقهم أو تأكيد حمايتهم أو الحفاظ على حقوقهم، ويتطلب ذلك القيام بإستصاءات مكثفة في هذا الخصوص. على الحكومة إبلاء اهتمام خاص بهذه المسائل إذا برزت الحاجة إلى التعاون مع الشركاء التنمويين، في تخطيط أى أرض والمشاريع التي تستخدم المياه. وما يقلق في هذا السياق مبادرات المستثمرين من شرق آسيا والشرق الأوسط لتطوير الأراضي في إفريقيا بهدف زراعة المحاصيل الغذائية لأسواقهم المحلية. ورغم أن هذه الشركات وعدت بضخ استثمارات مرحب بها وتوفير البنيات التحتية التي تفيد السكان المحليين، فإن هنالك مخاطر حقيقية تتمثل في تهميش المجموعات السكانية الأقل فقرا والأضعف.

42- ***البحث***: يجب النظر إلى نوعية واتجاه البحث الذي يطور الأمن الغذائي من ناحية الأقاليم الزراعية البيئية والمناطق ذات القابلية العالية والأدنى. ففي المناطق عالية القابلية، خاصة في مشاريع الري الحالية، يبدو أن البحث في مجال تقنيات الثورة الخضراء هو الملائم. وبينما تنتج المناطق المروية في جنوب وشرق آسيا (مثلا، البنجاب واللوزون الأوسط) الأرز من السهول الواسعة، فإن السهول الواسعة المنتجة في المشاريع الإفريقية يشير إلى إنتاج احتياطي يمكن أن يتم استغلاله. ويمثل قطاع المحاصيل الشجرية في غرب إفريقيا فرصة أخري للبحث بنهج بحثى يعتمد على السلعة.

43- وفي المناطق متدنية القابلية أو ضعيفة الموارد، يحتاج البحث للتركيز على طريقة النظم والتحرك للأمام نحو إدارة الموارد التي توصل لأقصى الموارد المائية في العمالة والأرض. وسيساعد ذلك خصوصا هذه الأقاليم التي لا توفر الظروف الصحيحة لتكرار نموذج الثورة الخضراء الآسيوية في إفريقيا. يجب توفير التقنية الأساسية من مكان آخر آخذين في الإعتبار الوقت الطويل بين البحث والتوصل لنتائج بخصوص حقول المزارعين

ويجب أن يكون البحث المحلي ذي طبيعة تكيفية. وفي هذا السياق، يتم البحث في حقول المزارعين وليس في المختبرات أو المحطات البحثية وان يتبع طريقة تحديد المسائل البحثية ذات الأهمية العملية لصغار المزارعين بطريقة تشاركية وحيثما كان ممكنا بالتعاون مع مؤسسات المجموعة الاستشارية للبحث الزراعي الفني ذات الصلة.

44- ويحتاج البحث الزراعي أحيانا لمجموعة كبيرة من الباحثين والمرافق ليكون فاعلا، كما لا يتم في الغالب مقابلة الكلفات المطلوبة من قبل البلدان الإفريقية الصغيرة. اقترح البنك الدولي عام 1981 تخصيص نسبة 2% من إجمالي الناتج الزراعى المحلى و4% من قبل منتدي البحث الزراعي في إفريقيا للإنفاق البحثى الوطني في الدول النامية. وستكون هذه النسبة مشابهة لما في البلدان المتقدمة وتقدر كلفة البحث الزراعي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء بحوالي 2 بليون دولار أمريكي سنويا حسب البنك الدولي و4 ملايين دولار أمريكي حسب منتدي البحث الزراعي في إفريقيا[9]. وستساعد عملية تجميع البحث عبر الحدود الوطنية في الأقاليم الزراعية والبيئية المشابهة وكذلك الاتفاقيات مع المؤسسات البحثية الأجنبية والجامعات، في احتواء الكلفة. وسيكون معظم البحث الذي يجرى في الدول الإفريقية جنوب الصحراء في النطاق العام، كما أن البحث الزراعي الخاص والذي يكون مهما نسبيا في البلدان المتقدمة سيبقي محصورا في الدول الإفريقية جنوب الصحراء نسبة لعدم توفر الأسواق لنتائج البحوث ومسائل حقوق الملكية الفكرية.

45- ***الوصول إلى تجارة غاز الدفيئة***. صارت مسائل تخزين وعزل الكربون مواضيع أساسية لأن العالم صار أكثر قلقا بخصوص تغير المناخ. ويتوقع أن تزداد النظم التجارية في المستقبل ما وراء المشروع المحدد في ظل

---

[9] يعتمد على إجمالي الناتج المحلي الزراعي بحوالى 100 بليون دولار أمريكي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، والبنك الدولي 2007 و2008.

بروتوكول كويوتو. وتتوفر لإفريقيا فرصة أن تسهم في وتستفيد من الاتفاقيات الدولية المستقبلية نتيجة لاجتماع كوبنهاجن وما تلاه من اجتماعات. ويتضمن ذلك القدرة على تحديد إدخال غاز الدفيئة في الزراعة والغابات وتربية المواشي واستخدام المعلومات كأداة تفاوضية في مؤتمرات التجارة المستقبلية بالكربون. سيتحول بناء القدرات للتوصل للمعرفة بشان موارد الطاقة الإفريقية المتجددة، وحول تسرب الكربون الذى نشا خلال ممارسات إدارة الأرض والغابات ووصفات تربية المواشي وعادات التغذية التي تؤثر في انبعاث غاز الميثان، سيتحول إلي استثمار مربح بالكامل.

46- للزراعة قابلية كبرى لتخفيف انبعاث غازات الفيئة، وتمثل فرصة مهمة لإفريقيا للحصول على مزايا في النظام التجاري القادم. قد يزيد التغير النسبي من المحاصيل السنوية إلى المحاصيل الشجرية ومن الزراعة التقليدية إلى الزراعة المحتفظة، من كمية الكربون المخزن. انخفض قطاع المحصول الزراعي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء (المطاط، الكاكاو، زيت النخيل، جوزة الهند) نسبيا في النصف الأخير من القرن لصالح المحاصيل الغذائية واستخدام الأرض لأغراض السكن. ولهذه المحاصيل مزايا تنافسية في الأقاليم الملائمة على المحاصيل السنوية وقد تمنحها قيمتها في تخزين الكربون بصورة عالية، الأفضلية المالية المطلوبة لبعث هذا القطاع من جديد.

47- ومن الطرق الأخرى التي تستفيد فيها الدول الأفريقية جنوب الصحراء من تجارة الكربون تفادي إزالة الأحراج الغابية (فقدت إفريقيا 9% من غاباتها بين 1997 و2007) وكذلك إعادة إحياء الغابات. وتسحب زراعة الأشجار أثناء النمو ثانى أكسيد الكربون بحوالى 1.5 مرة متوسط الزيادة السنوية في الغابات الجافة، من الغلاف الجوي وتخزن الكربون وتطلق الأكسجين. لقد اختلفت قيمة ثانى أكسيد الكربون في سوق تجارة الكربون النامي بعد بروتوكول كيوتو في ظل آلية التنمية النظيفة من 5 دولار أمريكي إلى 35 دولار أمريكي للطن الواحد. ولم يتم تضمين الزراعة والغابات في تجارة

الكربون نسبة لسلسلة من المسائل التي لم يتم حلها حول المراقبة والقياس والمنهجية، بيد أنها تمثل فرصة إفريقيا الرئيسية للمشاركة في توسع تجارة الكربون القادمة. يجب أن تتجهز البلدان الإفريقية لتعتمد بقوة تضمين الزراعة والغابات في أي مشاريع لتجارة الكربون، والتوصل إلى موقف موحد وتطوير القدرة المهنية للدفاع عن موقفها في المفاوضات المستقبلية.

## 2.3 مجالات الأولوية في الاستثمار العام:

48- هنالك فئتان بارزتان حجما للاستثمار للتعامل مع تغير المناخ في الزراعة الإفريقية هما الري والإدارة المستدامة للأرض.

49- ***إدارة الماء والري***: تعتمد حصة الكلفة العامة والخاصة كثيرا على مستوي الاستثمار وطبيعة السلع العامة. وسيبقي الاستثمار الكبير في البنيات التحتية للري في نطاق القطاع العام. ويتوقع أن يتم تمويل معظم قطاعات الري الكبرى المتضمنة إعادة التعمير والتي حددت في "سرت"، في القطاع العام لدرجة كبيرة. وسيختص ذلك بكمية الفرص الاستثمارية في الري وإدارة الماء ويكلف حوالي 50 بليون دولار أمريكي على مدى 10- 15 عاما (منظمة الأغذية الزراعية، 2008(1)). ونادرا ما يكون من الممكن استرداد الكلفة من المزارعين عن المشاريع الكبيرة (السدود والقنوات الرئيسية).

50- غير أنه يجب تسليم الاستثمار على الأرض وتشييد وصيانة القنوات إلى منظمات المزارعين أو للمزارعين كأفراد. وتتضمن النفقات العامة ذات الصلة بناء القدرات لنقل التقنيات ودعم منظمات المزارعين ومجموعات مستخدمي الماء والتشريعات الخاصة بحقوق المياه والاتفاقيات الدولية حول تقاسم المياه في نظم الأنهار العابرة للحدود. والأفضل ترك تطوير عمليات إدارة المياه الصغيرة وتطوير الري (القنوات الصغيرة المحولة للمياه، تجميع المياه في خزانات موسمية، تشييد الآبار والمضخات التي تعمل بالتحريك اليدوي، الري بالمضخات الميكانيكية، من الآبار والنهيرات

الضحلة) والاستثمارات الأخرى الصغيرة، للمجتمعات المحلية، والذين سيتقاسمون الكلفة مع المستثمرين الخاصين والمجتمع الزراعي وسيتلقون مساعدات تخطيطية وتمويلا جزئيا من الحكومة المركزية.

51- ***الأسمدة والزراعة المحافظة***: وافق مؤتمر أبوجا حول الأسمدة على الدعم المالي لجعل استخدام الأسمدة مربحة ماليا للمزارعين أكثر مما تكون الكلفة كاملة (المركز الدولي لتطوير الأسمدة، 2009). فضلا عن ذلك، هنالك حاجة للاستثمار العام في بناء القدرات لنقل التقنيات وتوزيع الحبوب الأصلية إلى شركات الحبوب التجارية أو منظمات المزارعين وبسط النصح والحبوب والتشريعات الخاصة بالأسمدة وضبط جودة الأسمدة، والمراقبة والاعتماد الأصيل للمتعاملين في الأسمدة.

52- وكما لاحظنا من قبل، ورغم أن الخبرات الناجحة في الزراعة المحافظة في القارة يجب أن تعمق ويتم تكرارها، لن يكون ذلك كافيا لمعالجة انعدام الأمن الغذائي الفاعل في القارة. ويجب أن تستخدم في تزامن مع الأسمدة. ولن يتمكن ذلك عادة من امتصاص الاستثمارات العامة الكبيرة. ورغم أن هذه الفوائد تعود بالفائدة على البلد ككل أيضا، يجب أن نضع في الاعتبار تقديم دفعات مالية تحفيزية والتي تتضمن أحيانا استثمارات أولية مكثفة للعمالة. يجب دعم هذا الانتقال بتشريعات محسنة في ملكية الأرض وإدارة الموارد الطبيعية وبسط المشورة الفنية المؤهلة والتفاعل الكثيف مع مجتمع المزارعين خلال المراحل الأولي للزراعة المصانة. وفي هذا الخصوص، يجب البحث عن تعاون الدول ذات الخبرة في إطار برنامج التعاون الجنوبي-الجنوبي.

## ثالثا- **التجارة الزراعية الإقليمية وتطوير نظم السوق**

### 3.1 **المسائل والتحديات المتعلقة بتطوير التجارة والأسواق:**

53- ***حالة التجارة الإقليمية في إفريقيا***. بالنظر إلى القسم التجاري المتطور جدا بمقدار 50 بليون دولار أمريكي في سوق الغذاء الإفريقي، نجد انه

وبدرجة كبيرة يستورد من ما وراء البحار، ومن الطبيعي أن تتخيل مجالا واسعا لبدائل الاستيراد أو على الأقل المشاركة في نمو السوق من خلال الإمدادات المحلية بصورة أكبر. وفي هذا السياق قرر القادة الأفريقيين تطوير تكامل إقليمي للأسواق، حيث يتم ذلك في الماضي من خلال المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأخيرا من خلال خلق سوق إفريقي مشترك للغذاء والزراعة عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

54- غير أن خلق مجموعات تجارية يمكن أن يؤدي إلي خلق آثار فاعلة للتجارة أو تحول التجارة كآثار غير فاعلة. ومن الواضح أن المقصود خلق تجارة فاعلة تستفيد من المزايا المقارنة التي تؤدي إلى خفض الأسعار ومن ثم إلى زيادات حقيقة في دخل المستهلكين وزيادة الرفاهية ككل.

55- ورغم موقع الزراعة الغالب والمهيمن في الاقتصاديات لا تزال واردات إفريقيا في زيادة مضطردة، حيث تبلغ حاليا 33 بليون دولار أمريكي سنويا (أرقام 2000-2005) وأكبر من الصادرات الزراعية (21 بليون دولار أمريكي) (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2009). ويشير ذلك إلى مجال واسع لبدائل الاستيراد وتوسع التجارة الإفريقية البينية التي تحظي بدعم سياسي قوى من كافة القادة الأفريقيين. ورغم أن التجارة الإفريقية البينية في مجال الغذاء والزراعة حسب السجلات الرسمية لا تزال متوسطة، لكنها تتقدم. وزادت التجارة البينية (الصادرات) من 2.7 بليون دولار أمريكي إلى 3.8 بليون دولار أمريكي بين 1996-1999 و2002-2005 والتجارة البينية (الواردات) زادت من 2.5 بليون دولار أمريكي إلي 2.8 بليون دولار أمريكي. حاليا فإن التجارة البينية في المنتجات الزراعية بين الإفريقيين أنفسهم تتعلق بـ20% تقريبا من الصادرات و14% من الواردات الإفريقية. ورغم أن التجارة البينية في تقدم، فإن التجارة البينية تميل نحو الانخفاض خلال الأعوام الأخيرة لأن التجارة الزراعية الإفريقية قد تطورت مع بقية العالم بصورة أسرع بسبب التوسع الاقتصادي خلال الحقبة الزمنية 1995-2005م (منظمة الأغذية العالمية، 2006 (2)).

56- ويختلف نمط التجارة البينية من إقليم لآخر ومن سلعة لأخرى. ويعزي ذلك لقرب الشركاء التجاريين جغرافيا وللحاجز الجمركي الخارجي الأعلى نسبيا على الإنتاج الزراعي بنسبة 20% من متوسط المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وكان متوسط قطاع الصادرات الإفريقية في التجارة البينية في الفترة 2002-2005، متطورا أكثر في السوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي (الكوميسا) بنسبة 34% وفي المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا كان المتوسط 27% على أقل تقدير. ويبدو أن هذه النسب الأخيرة قد انخفضت من مستوي 56% العالي نسبيا في الفترة 1996-1999، والتي ربما تعكس الوضع الأمني المتدهور في الإقليم.

57- وفيما يخص التجارة البينية (الواردات)، فإن دول اتحاد المغرب العربي كانت أكثر البلدان نجاحا في الاستيراد داخل مجموعتها الاقتصادية الإقليمية بنسبة 24% بينما استوردت منظمة التعاون لشرق إفريقيا 14% من وارداتها الزراعية من داخل مجموعتها. كما أن التجارة البينية في حدود المجموعة الاقتصادية الإقليمية كانت عموما محدودة، عدا هيمنة مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (السادك) في الواردات من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى مما يعكس درجة عالية من منافسة الجنوب الإفريقي في التجارة الزراعية.

58- ورغم أن البيانات بخصوص التجارة البينية في السلع لم تكتمل، يبدو أن الحبوب مهيمنة في التجارة البينية (الصادرات) بنسبة 65%، في تناقض واضح مع حصة الحبوب في التجارة البينية (الواردات) حيث أن هنالك طريق طويل يجب قطعه لتتوفر فائض كبير من الحبوب في إفريقيا للتصدير. كما أن كميات الحبوب القليلة التي تصدر من البلدان الإفريقية تذهب أساسا للجيران. ومن بين الصادرات المسيطرة في هذه التجارة صادرات الجنوب الإفريقي من الذرة الشامية. وفي الجانب الآخر

لصادرات التجارة البينية الأقل نجد الفواكه والخضروات والتوابل بنسبة 7–8% حيث أن أغلب هذه السلع تشحن لما وراء البحار.

**الجدول 1: التجارية البينية الإفريقية للمجموعات الغذائية الرئيسية، متوسط 2000–2005**

| المنتجات | العالم | صادرات إفريقيا إلى: (مليون دولار أمريكي) | التجارة البينية % | العالم | واردات إفريقيا إلى: (مليون دولار أمريكي) | التجارة البينية % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب | 868 | 558 | 64.3 | 7477 | 451 | 6.0 |
| الزيوت والشحوم | 622 | 190 | 30.5 | 2176 | 213 | 9.8 |
| الحبوب الزيتية | 282 | 75 | 26.6 | 374 | 63 | 16.9 |
| منتجات الألبان | 197 | 115 | 58.3 | 1437 | 112 | 7.8 |
| اللحوم ومنتجاتها | 245 | 122 | 49.8 | 871 | 55 | 6.4 |
| السكر* | 993 | 313 | 31.5 | 1274 | 233 | 18.3 |
| الخضـــــــروات والفواكه ** | 3557 | 266 | 7.5 | 1294 | 278 | 21.5 |
| المرطبات | 844 | 271 | 32.1 | 502 | 134 | 26.7 |
| الحيوانات الحية | 315 | 163 | 51.6 | 150 | 39 | 26.0 |
| البن،الكاكاو،الشاي | 4363 | 321 | 7.4 | 717 | 304 | 42.5 |
| التوابل | 237 | 18 | 7.6 | 84 | 23 | 27.2 |
| المنتجات الزراعية الأخرى | 4380 | 869 | 19.8 | 3743 | 897 | 24.0 |
| **الإجمالي** | 16904 | 3280 | 19.4 | 20099 | 2803 | 13.9 |

**ملحوظة:**

*** تتضمن الحلويات السكرية. ** تتضمن الجذور والدرنات**

**المصدر: كومتريد**

59- ويهيمن البن والكاكاو والشاي على التجارة البنية (الواردات) بنسبة 42%. وفي أسفل القائمة نجد الحبوب ومنتجات الألبان واللحوم بنسبة 6-8% من الواردات الإفريقية الموجودة في إفريقيا نفسها. وترجع المساهمة المتوسطة للتجارة البينية الإفريقية في إجمالي التجارة الإفريقية إلى العديد من العوامل، معظمها في مجال العرض والطلب. وتعنى قلة الدخل قوة شرائية أقل والتي تضعف الطلب على الواردات وتعوق التجارة في المنتجات عالية القيمة والتي تقدر على تحمل كلفة السوق والمواصلات العالية. كما أن هنالك نقص في تنويع المنتجات الزراعية وتكملتها لبعضها البعض في العديد من البلدان التي قد تجذب التبادلات التجارية. ولا تزال إفريقيا في الواقع تعتمد على سلع تصديرية قليلة ذات قيمة مضافة قليلة نسبيا، وتعانى من تشتت موارد العرض، والأطر العملية التنظيمية والقانونية غير المناسبة والبنيات التخزينية والتسويقية والمواصلات غير الكافية.

60- تاريخيا، برزت عدة تكتلات حضرية أساسا على الساحل حيث تكون الإمدادات البحرية رخيصة لشراء الغذاء من إمدادات المناطق خلف الساحل، حيث تعانى من ضعف البنيات التحتية وتشتت موارد الإمدادات بعيدا عن صغار المزارعين. وتتميز السياسات أحيانا بانحياز ضد الزراعة والريف ويصعب التغلب عليه إذ تزداد أعداد الفقراء في الحضر مما يتطلب توفير غذاء رخيص. وقد أعاقت الصادرات المدعومة من الدول المتقدمة نمو أسواق الإنتاج المحلي. وتم تدريجيا العمل على إزالة مثل هذه التشوهات غير أن إرثها ظل موجودا لبعض الوقت. وبعد التعديل الهيكلي وانسحاب الحكومة من التدخلات المباشرة، لم يستطع قطاع التجارة الإفريقية الخاص ولم يبدي القابلية ليحل محل الفراغ الحادث جراء التسويق الحكومي والخدمات الشرائية التي لم تكن مستدامة أحيانا. وقد أثر ذلك سلبا في كل القطاع الزراعي وليس فقط في التجارة البينية.

### 3.2 المعوقات والفرص في التجارة المحلية والإقليمية:

61- استفادت التجارة البينية من الإرادة السياسية القوية والصادقة للقادة الإفريقيين. هدفت قرارات أبوجا لخلق سوق مشترك لعدد من السلع الغذائية الإستراتيجية والتي تتضمن الأرز والبقوليات والذرة الشامي والقطن وزيت النخيل واللحوم ومنتجات الألبان والدواجن والأسماك. وتتضمن السلع الأخرى الكسافا والدخن والذرة والتي استفادت من إزالة الحواجز التجارية في المناطق الفرعية.

62- هنالك نوعان من المعوقات الرئيسية لتوسيع التجارة البينية. المعوق الأول يتمثل في وجود العقبات الإدارية الداخلية للتجارة الحرة بدون تعرفة أو حواجز جمركية، فضلا عن الحواجز غير القانونية في الطرق والرسوم والرشا. ويرتبط النوع الآخر من المعوقات بالعرض الزراعي ونظام التسويق ذاته المقسم والذي يعانى من نقص المعدات اللازمة والتمويل الكافي والمنظم بطريقة فقيرة ليتوافق والطلب الغذائي الحضري الديناميكي.

63- وبالنسبة للنوع الأول من المعوقات فقد أزالت المجموعات الاقتصادية الإقليمية حواجز التعرفة الداخلية في طريقها نحو إنشاء مناطق تجارة حرة. ويتوقع أن تتدفق التجارة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية بصورة لا تعترضها الرسوم على السلع. وبما أن هذه الرسوم السلعية تمثل ما نسبته 10-13% من دخل الحكومات فإن الدول التي تعتمد كثيرا عليها ستشعر بهذا النقص في الدخل في نقطة ما. ولا تزال التجارة البينية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية حاليا صغيرة نسبيا كما انه يمكن تحمل الدخول التي تخسرها هذه الدول، غير أن النقص قد يؤذي عندما تتحرك المجموعات الاقتصادية الإقليمية نحو إنشاء إتحاد جمركي أو إذا قامت المجموعات الاقتصادية الإقليمية في المستقبل بالدخول في سوق إفريقية مشتركة والاتفاق على تعرفة رسوم خارجية عامة.

64- وفيما يخص السلع الإستراتيجية، من المهم ملاحظة أن كل المنتجات الزراعية الإفريقية (ومنتجات البلدان النامية غير الإفريقية) تفرض عليها

ضرائب عالية بدرجات مختلفة أكثر من المنتجات غير الزراعية (منظمة الأغذية والزراعة، 2006،(2)). ولا تزال هنالك بعض الحواجز التي لا تفرض عليها الرسوم، مثل الضرائب الداخلية على بعض المنتجات الزراعية، غير أن هذا الوضع بدا في الاختفاء تدريجيا. ومن المشكلات أيضا فرض المعايير الفنية في التجارة العابرة للحدود والتي تفهم أحيانا بأنها تجارة معوقة بطريقة اعتباطية. يجب ألا تقوم البلدان الإفريقية بنسخ المعايير المفرطة للسلامة الغذائية التي يحددها الإتحاد الأوربي بصورة حرفية للتجارة البينية ولكن يجب أن توضع هذه المعايير بما يتوافق والظروف المحلية. ومن الأسباب التي تجعل الحكومات تبتعد من الالتزام بهذه اللوائح أكثر مما هو مطلوب، الاتجاه نحو خصخصة المعايير الغذائية وصعوبة التنفيذ الرسمي لهذه المعايير. وتوضح الخبرة أن سلامة الغذاء الفاعلة تتضمن التعاون بين الصناعة والحكومة، أي خليط من الأعمال الخاصة واللوائح العامة. وإذا أرسيت سياسة السلامة الغذائية على وصفات وفحوصات رسمية، ربما كانت النتائج ضعيفة من جانب الصحة العامة والمنظور التجاري.

65- ومن بين المسائل البادية للعيان، دور الكائنات المحولة جينيا في إفريقيا حيث يجب أن يعالج سياسيا وفنيا. وعلى الدول أن تزيد من جهودها لمواءمة المعايير الفنية. وبالنسبة للمعايير الغذائية فإن "دستور الأغذية" هو الدليل الموجه وتعتبر منظمة الأغذية والزراعية مصدرا المساعدة العملية. وبالنسبة للنباتات، فإنه يتم استخدام "المعاهدة الدولية لحماية النبات". وتتطلب حركة الحيوانات التي طرحت على الملأ في ظل ظروف يقل التحكم فيها، مواءمة وإنفاذ اللوائح البيطرية. كما يجب أيضا مواءمة قوانين المنشأ، بالإشارة إلى معاملة جمارك المنتجات العابرة وتلك التي لها مكونات من مناطق منشأ مختلفة. عموما، فإن التجارة البينية للمجموعة الاقتصادية الإقليمية، تعتبر الآن نسبيا بلا عقبات مفروضة إداريا.

66- ولا تزال الحواجز غير الجمركية وغير الرئيسية تمثل مشكلة. وحسب الدليل الحدسي فإن هنالك زيادة واضحة في حواجز الطرق غير القانونية، والرسوم والضرائب المفروضة اعتباطا على التجارة الإقليمية المتبادلة والتي يجب مراقبتها عن كثب. ومثلما في أي تجارة يتم تحريرها، فإن تطوير التجارة البينية الإقليمية يكسب فيها قوم ويخسر آخرون خلال فترة التكيف. وسيسيطر المنتجون الموهوبون طبيعيا وعبر المنافسة على التجارة في السلع حتى يتمكن المتخلفون من إيجاد بيئة جديدة لتنمية مزاياهم التنافسية. ولهذا السبب، فإن المسئولين عن التكامل التجاري قدموا فقرة تسرب المنتجات الحساسة. ويمكن أن يكون للمنتجين والمستهلكين النهائيين وجهات نظر مضادة بالكامل بشان التغير في الأسعار.

67- اعتمادا على أي المجموعات أكثر تعددا والأعلى صوتا، فقد يتم الترحيب أو رفض الإفراط في تصدير أو استيراد السلع الغذائية الرئيسية. ويقع التحدي علي عاتق الحكومات لتعتمد طريقة متوازنة وتستخدم حجة المنتج الحساس بصورة مقتصدة. ومن بين الطرق لتخفيف التذبذبات المفرطة في الأسعار وتفادي التراجع السياسي ضد التجارة الحرة، الحوار العام والخاص بين الحكومة وقطاع التجارة الزراعية. ومن الهام أيضا أن ترتبط سياسات التوسع التجاري بمعايير تحمي من الخسائر عبر شبكات السلامة وتطوير العمالة البديلة داخل وخارج قطاع الزراعة.

68- أدناه ملخص للرؤى الخاصة بزيادة التجارة البينية الإفريقية لسلع محددة:

69- ***الحبوب***: آخذين في الاعتبار اعتماد معظم الدول كثيرا على الاستيراد، فإن هنالك مجالا جيدا لزيادة التجارة البينية الإفريقية في الأرز والذرة وبعض الحبوب الأخرى. لقد توطدت تجارة الأرز والذرة جيدا في بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية رغم أن الأرز ينتج بكميات أقل. يجب أن يتنافس التوسع في التجارة مع القمح المستورد والأرز ن خارج إفريقيا. غير أن عامل القصور الوحيد للتجارة البينية الإفريقية يتمثل في مدي قدرة القارة على توفير العرض.

70- ***اللحوم***: ترسخت التجارة البينية (الصادر) على نحو جيد بالنسبة لكل من الحيوانات الحية ولحوم البقر. وتعتبر دول السادك المصدر الرئيسي للحوم البقر أما الحيوانات الحية فكانت تصدر تقليديا من الساحل للسلخانات في مراكز الاستهلاك الساحلية في غرب إفريقيا. فضلا عن ذلك، في الماضي، كان يتم تصدير الأسماك الجافة من بحيرة تشاد والمناطق المائية الداخلية الأخرى. ويتم شراء معظم الدواجن من مصادر خارج إفريقيا (الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة والصين). وتعتمد التوجهات لزيادة التجارة في الدواجن مرة أخري، على العرض خاصة توفر مواد التغذية قليلة الكلفة في البلدان الإفريقية المنتجة. وفقدت إفريقيا موقعها السابق في أوربا للحوم الأبقار المبردة والمثلجة لأنها لم تستطع الوفاء بلوائح السلامة المشددة. ويوفر السوق الإفريقي نفسه أطرا جيدة للتجارة البينية في اللحوم.

71- ***السكر***: نجد أن التجارة البينية الإفريقية عالية في هذه السلعة مع توفر ميزان تجاري إيجابي مع باقي العالم. ويتم الاتجار في معظم الصادر الحالي مع باقي العالم تحت مظلة اتفاقيات التجارة التفضيلية. وكلما كانت هذه الاتفاقيات نافذة، لا يمكن تحويل التجارة بسهولة لإفريقيا حيث تكون الأسعار أقل، غير أنه لا يزال هناك مجال كاف لزيادة التجارة البينية لأي كميات منتجة أكثر من الحصص التفضيلية.

72- ***الزيوت والدهون***: تفتقر إفريقيا كثيرا للزيوت النباتية والدهون كما أن التجارة البينية في هذه السلع ضعيفة. زيت فول الصويا هو أكثر الزيوت استيرادا. وفقدت إفريقيا معظم اكتفائها الذاتي ومنافذها التصديرية للفول السوداني والنخيل وزيوت النخيل منذ وقت طويل. وتتمثل أهم مشكلات هذا القطاع في عدم كفاية الإنتاج. وقد يساعد إنعاش قطاع المحاصيل الشجرية الإفريقية، بدعم ممكن من تجارة الكربون، في تشجيع مشاريع إعادة تشجير أشجار النخيل التي تنتج الزيوت.

73- ***الخضروات والفواكه***: نجد أن التجارة البينية الإفريقية في مجال الخضروات والفواكه عالية فيما يتعلق بالصادرات ومتوسطة في الواردات.

يتم الاتجار كثيرا بالبقوليات في الإقليم ويمثل ذلك 16% من التجارة البينية (الواردات). كما أن هنالك تبادل تجاري كبير في الخضروات والفواكه إذ تتمم بعضها البعض أكثر من السلع الزراعية الأخرى حيث يبدو أن مجال التجارة البينية جيدا. ويتم تصدير الفواكه الطازجة في معظمها خارج إفريقيا ويتم استيراد الخضروات والفواكه المعالجة من ما وراء البحار. نسبة لتعرض هذه السلع لدرجة عالية من التلف ومتطلبات المعالجة اللازمة، فإن المجالات التجارية تعتمد كثيرا على تكامل سلسلة الأسواق راسيا.

74- ***الحاجة إلى سلع ذات قيمة مضافة وسلع أولية***: يبدو بوضوح أن هنالك حاجة في إفريقيا لدخول ما بعد السلع الزراعية الأولية المعدة للتصدير لمعالجتها في الخارج. ففي الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فإن القيمة المضافة للمنتجات الزراعية الأولية حتى مرحلة الاستهلاك قد تضاعف كلفة قيمة المواد الخام، غير أن هذه المساهمة قابلة لمضاعفة قيمة المواد الخام بسرعة كلما ارتفع الدخل. ونجد أن القيمة المضافة في أمريكا اللاتينية تساوى ثلاث أو أربع مرات قيمة المواد الخام وفي البلدان المتقدمة تكون عشر مرات أو أكثر[10].

75- تؤدي الرسوم المفروضة على الواردات في أماكن التصدير الرئيسية ما وراء البحار، والتي تزداد باضطراد مع القيمة المضافة، والكلفة العالية والحاجة إلى استيراد معدات المعالجة ومواد التعبئة ومعايير الجودة والسلامة التي تفرضها الدول المستوردة، تؤدى لفشل الجهود المبذولة لإضافة القيمة للسلع الزراعية الأولية في إفريقيا. وتقدمت الدول التي طورت الأنشطة مضافة القيمة والمعالجة الزراعية عبر مراحل عدة، حيث

---

[10] هنالك علامات حركة ارتجاعية في بعض الدول المتقدمة ضد الغذاء الذي يعالج بطرق مغشوشة والقنوات التسويقية الطويلة وللمكونات من عدة مصادر في المنتج النهائي لان المستهلكين أصبحوا يشكون في القيمة الغذائية والأثر البيئي للممارسات العالمية في مجال الأعمال التجارية العالمية.

بدأت بالأنشطة البسيطة شبه المعالجة نحو إنتاج المنتجات النهائية بطريقة سلسة. وساعد هذا في احتواء كلفة المعالجة ومخاطر السوق، بينما تم التعود على متطلبات الأسواق الخارجية. ومن أمثلة ذلك الألواح القشرية وقطع الأثاث أكثر من الأثاث نفسه ولب الثمرة أكثر من مربى الفاكهة المشحونة.

### 3.3 مجالات أولوية في اتخاذ الإجراءات:

76- ***تكامل السوق الإقليمي.*** كما ناقشنا سابقا، فإن تكامل السوق الإقليمي يحرز تقدما، معتمدا على إرادة القادة الأفريقيين القوية. وتحتاج الخطوات التالية – خلق سوق إفريقي مشترك للسلع الاستراتيجية وإتحاد جمركي لعموم إفريقيا– إلى وضع تجهيزات بعناية لتحقيق ذلك. وعلى وجه الخصوص، قد يتصادم إنشاء تعرفة خارجية عامة مع اتفاقيات التجارة التفضيلية التي دخلت فيها بعض البلدان الإفريقية من قبل شركاء تجاريين من خارج إفريقيا خاصة الإتحاد الأوربي. ومن الواضح انه ليس من مصلحة البلدان الإفريقية فقدان الوصول التفضيلي للأسواق في البلدان المتقدمة، على الأقل في المدى القصير. بيد انه ليس هنالك سبب للرضا الذاتي. وقد تكون المنافسة العالمية في التجارة الزراعية في أعلى سلم برامج الاجتماعات الإفريقية، لأن الأقاليم النامية الأخرى تضغط للحصول على وضعية الدولة المفضلة لدي عدة جهات مع موردين منحوا الأفضلية.

77- ***السوق المحلي ومرافق التسويق.*** من بين المعوقين الذين أثيرا مبكرا، فأن عدم كفاية الفائض الذي سيسوق وضعف التسويق والمعالجة ونظم المواصلات، هي من أكثر العقبات التي تعترض التجارة الإفريقية البينية من حواجز التجارة الإدارية التي اختفت بسرعة. وفي الجزء الأول من هذا النقاش تم إبراز المسائل المتعلقة بالاستثمار في الإنتاج الزراعي وتوضيح الحاجات والقابليات الهادفة خصوصا إلى زيادة الإنتاجية الزراعية.

78- إن الاستثمار في التسويق المحلي ضروري كاستثمار في الإنتاج الأولي، ويستمر في الأهمية كلما زادت الدخول وتطورت الأسواق. وتكون كلفة نقل الغذاء على الطرق من مناطق الفائض الزراعي الداخلي لمستهلكي الساحل أحيانا أكثر من كلفة النقل البحري من مناطق المنشأ ما وراء البحار. ويرجع السبب في ذلك إلي الكميات الصغيرة المتاحة من مصادر جغرافية مشتتة مع شبكات الطرق الضعيفة وانعدام الأسواق والتخزين البارد والمعالجة والقنوات التجارية المتفرقة عموما. كما أن المنافسة منعدمة لأن الكميات الصغيرة لا تسمح بنمو أعمال تجارية مربحة للعديد من القائمين على هذه الأعمال، فضلا عن وجود العديد من الحواجز للدخول في التجارة تفضيلا للاحتكارات المحلية.

79- ويعاني تكامل الأعمال رأسيا من نقص رأس المال التشغيلي مع الكلفة العالية لذلك ومن مخاطر الأسعار العالية ومخاطر الخسارة المادية في أي مرحلة من التسويق. قد تتطلب الاستثمارات في المرحلة الأولي من عمليات ما بعد الإنتاج (التجميع والتسويق الأولي ودرس الحبوب وتقشيرها والسلق والإنتاج والطحن والتخزين) فضلا عن الطرق الريفية من المزرعة إلى السوق، قد تتطلب ما يساوي ثلثي حجم الاستثمار والتي تعتبر ضرورية للإنتاج الأولى (منظمة الأغذية والزراعة، 1996).

80- وبالنسبة للمناطق الريفية، ويمثل ذلك الحاجة الكبيرة في التطور الزراعي الإفريقي، فقد أوضحت التجربة أنه من الضروري خلق إحساس بالملكية من قبل المستفيدين والمجتمعات المختصة، وأن يتم افتراض المسئولية للتشغيل والصيانة ما بعد الاستثمار. يجب أن تؤول عمليات تشييد الطرق الريفية للحكومات المحلية والتي تتطلب عادة أموالا من الحكومات المركزية لتنفيذ وصيانة الأعمال. وبنفس القدر، يمكن تحويل تشييد الأسواق المحلية وتشغيل ووضع لوائح السوق' إلي الحكومات المحلية ومنظمات المزارعين.

81- ***المعالجة الزراعية وإضافة القيمة***. من الأمور الرئيسية لنجاح تكامل السوق للمزارعين الروابط بين الأعمال التجارية والمزارع. هنالك العديد من نماذج الروابط الرأسية في سلسلة القيمة الزراعية، والتي من بينها الزراعة التعاقدية ومشاريع النمو الفائق والملكيات الفردية والاعتمادات المالية للمزودين والمشترين والآخرين. وتشترك هذه عموما في خفضها للمخاطر برسم علاقات طويلة وذات فائدة متبادلة بين الإنتاج والتسويق والمعالجة التي تجذب وتسمح باستهلاك الاستثمارات في سلسلة القيمة المضافة. وتتوسع الأسواق التي تقدم خدمات القيمة المضافة لتسويق الأغذية ومعالجتها ونقلها وتخزينها مع زيادة الدخول والتحضر. ومن الضروري توفر نظم الأغذية الزراعية للنمو الزراعي العام، غير انه يجب الاهتمام بتحديد الأسواق التي تقدم خدمات القيمة المضافة. ويضيف طلب المستهلك القيمة المضافة، وليس الأعمال التجارية. ستفشل شركات المعالجة إذا لم يتم يزداد الطلب على الأغذية المعالجة على مستويات عالية.

82- وتفضل الأعمال التجارية الزراعية عموما التعامل مع المزارعين التجاريين ومجموعات المزارعين أكثر من صغار الملاك على عتبة اقتصاد البقاء على قيد الحياة. وأوضحت الخبرة أن المزارعين التجاريين يمكن أن يجذبوا مجموعات صغار الملاك حولهم والذين يحاكون شركاءهم في الإنتاج من منظمات ومرافق تسويقهم. وتحدث المستويات العالية للمعالجة في المدن الرئيسية لأسباب تتعلق بالمنافع والقرب من السوق وموظفي الحكومة وموارد التمويل.

83- وتمثل الاعتمادات المالية عنق الزجاجة الرئيسي لشركات الأعمال التجارية الزراعية، خاصة الشركات الصغيرة. وتمثل هذه الشركات مخاطر اعتمادية كبيرة نسبة لمحدودية إدارتها والمهارات الفنية. ومن الضروري توفر رأس المال والتقنية للتوافق مع معايير السلامة الغذائية ورفع توقعات المستهلكين. ويمكن تأمين الوصول الأفضل للتمويل من

خلال تطوير المصارف الريفية المحلية وتدريب العاملين بالبنك الريفي في مجال تقييم المشروع التجاري الزراعي.

84- تقوم المؤسسات شبه العامة بعض الأحيان بنقل التقنية للمؤسسات التجارية الصغرى (مهارات التسويق، تجهيز الخطط التجارية ومسوحات السوق، ووضع النظم المحاسبية) بدعم من مانحين أجانب. يجب التأكيد على استدامة هذه المؤسسات على المدى الطويل من خلال آليات ملائمة لتغطية الكلفة. ويمكن أن تعتبر الأوعية الحاضنة للتجارة الزراعية المادة التي تتم المغامرة بها في الأسواق وتحتاج لمتطلبات مشابهة مثل استعداد المؤسسات التجارية العائلية لقبول الشركاء من الخارج، بحيث يوزعوا المخاطر التمويلية بين أنماط عديدة من المؤسسات التجارية، وإستراتيجية الخروج لمالك الأسهم العادية وبيئة السياسة الداعمة عموما.

85- ورغم أن قطاع الأعمال التجارية الزراعية ازدهر بطريقة أفضل بدون تدخل الحكومة فإن هنالك حاجة للخدمات العامة لدعم رأس المال الخاص. وتتضمن هذه نشوء تقنية ما بعد الحصاد والتوسع الذي يستهدف صغار المزارعين والمرافق والبنيات التحتية، خاصة، الطرق والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية ومعلومات السوق والتدريب للتسويقي والتوسع للوصول للمزارعين التجاريين والوسطاء الماليين الريفيين وموفري الخدمة الفنية للمؤسسات التجارية الزراعية والتشريعات وإنفاذ القوانين لصالح المنافسة وإزالة حواجز الدخول الإدارية وكسر الاحتكارات ومنع قيام التكتلات الاحتكارية وحماية العقودات وحقوق الملكية والمنطقة الصناعية وتوفير البنيات التحتية الأساسية ذات الصلة في المناطق الحضرية والريفية.

86- ***مناطق الاستثمار الزراعي***. يدل تعبير "مناطق الاستثمار الزراعي" على مفهوم يعمل على تحديد المناطق الخاصة بالبيئة الزراعية للسلع الغذائية الإستراتجية وتسهيل الاستثمارات وتوفير الخدمات لتجعلها منافسة. وفي هذه المناطق، يتم خلق سياسة مساعدة وأطر مؤسسية وقانونية لتطوير

وإدارة الأرض والموارد المائية والبنيات التحتية والخدمات العامة المتوفرة، بغية جذب شركات الأعمال التجارية التي تتخطى الحدود القومية. وسيساعد ذلك في حشد الاستثمار لتطوير الإنتاج والمعالجة والمواصلات ونظم السوق المنسقة رأسيا للسلع الإستراتيجية. فضلا عن ذلك، يجب منح الأولوية للمناطق الاستثمارية الزراعية في التعليم العالي الزراعي القومي وفي توجيه البحوث نحو هذه المناطق (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2009).

## 4- تمويل الزراعة في أفريقيا

### 4.1. المسائل والتحديات:

87- **احتياجات الاستثمار:** تحتاج أفريقيا إلى مزيد من الاستثمار لترقية الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي في القارة، وزيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق تنمية البنيات التحية بصورة مجدية اقتصاديا، ويعتبر استخدام التقنيات والمدخلات المحسنة هو السبيل الوحيد للمضي قدما للهروب من شرك الفقر ورفع دخل الشعوب ومعاييرها الغذائية. وتحتاج معدلات النمو الزراعي لدول جنوب الصحراء الأفريقي الطويلة الأجل تاريخيا والتي تبلغ 2.5 – 3%، على الأقل إلي أن تتضاعف، وذلك وفق ما نص عليه البرنامج الأفريقي الشامل لتنمية الزراعة. وعليه يقترح هذا الأمر مضاعفة الاستثمار الزراعي.

88- **مسائل منهجية:** تحديد الاحتياجات الاستثمارية بغرض الوصول إلى هدف محدد للنمو الزراعي ليس التزام مباشر. حيث أن العلاقة بين الاستثمار والنمو الزراعي هي علاقة معقدة ونادرا ما تكون على وتيرة واحدة. وبما أن النمو الزراعي يعتمد على عناصر متعددة وأن بعضها خارج نطاق

تحكم الإنسان فإن إنتاجية رأس المال[11] المستثمر في الزراعة تختلف بصورة كبيرة بين الدول والأقاليم الزراعية الايكولوجية. وتكون استجابة الإنتاج للاستثمار عالية أينما تكون الموارد الطبيعية حبية، وكذلك يكون إطار سياسات العمل والبنيات التحتية القائمة ونسبة انفتاح السوق مواتيين، وتكون منخفضة في حالة غياب هذه الظروف. وكما هو مقترح سابقا، فإنه من الحكمة بالنسبة لدولة ما أن تركز توظيف أموال الاستثمار النادرة في مناطق زراعية ايكولوجية وأنواع من استثمار أكثر استقبالا بغرض تحسين فرص النمو السريع[12]. وسبب مهم لتفضيل البيئات ذات الإمكانيات العالية حيث تكون إنتاجية الاستثمار عالية، هو جذب الموارد المالية القابلة للاستبدال التي يمكن للزراعة من خلالها أن تنافس القطاعات الأخرى. وللحكومات دور حاسم عليها أن تلعبه بشأن تمويل البضائع والخدمات العامة التي تساعد في جذب أساطيل من الأموال الاستثمارية[13].

89- **تقديرات استثمارية:** تمت وفي إطار عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعة محاولات بغرض تقدير حجم الاستثمار الضروري للتمكن من الوصول إلى معدل النمو المطلوب لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية، فأوضحت التقديرات الواردة من مصادر مختلفة بأن مبلغ الاحتياجات التراكمي يبلغ 250 بليون دولار أمريكي بين عامي 2002 و 2015 أي

---

[11] في مصطلح الاقتصاد الكلي، عكس المعامل الحدي لإنتاجية رأس المال

[12] يرجع هذا تحديدا إلى أن الاستثمارات الزراعية المنتجة تحتاج إلى إنتاج المزيد من الغذاء والدخل. الاستثمار في القطاع الاجتماعي، وبالأخص في الصحة التعليم، يجب أن تنتشر بالتساوي وعلى أساس دخل الفرد، بغض النظر عن ما إذا كان السكان يقطنون في أماكن عالية أو متدنية الإمكانيات، هذا من متطلبات العدالة الاجتماعية، ويسمح للمستفيدين أن يعيشوا حياة نشطة وصحية، سواء أن كانوا في مجال الزراعة أو غيره، في المناطق متدنية الإمكانيات، يسمح لهم بترك الزراعية، بما في ذلك اختيارهم الهجرة. تحتاج الحكومات للتأكد من آن الانحياز الحضري المحتمل في مجال الاستثمار الاجتماعي مرصود وتم التخلص منه

[13] على مستوي الاقتصاد الكلي، يميز المخططون الاستثماريون بين الاستثمار الإجمالي والصافي، الأخير يصعب التعرف عليه إحصائيا ولكنه مرتبط بالنمو. الاستثمارات التي تكون بديلا للأصول منتهية الصلاحية، أو المتصدعة نتيجة لسوء الصيانة (بما في ذلك مشاريع إعادة التأهيل)، لا تنتج نموا ولكنها تحافظ على الوضع الراهن

حوالي 18 بليون دولار أمريكي سنوياً.[14] وفقا للجنة التوجيهية للهدف الإنمائي للألفية في أفريقيا فإنه يجب توفير مبلغ 8 بليون دولار أمريكي كمساعدات خارجية ويجب أن يرتفع معدل النمو المستهدف إلى 7.5%.

90- **لأحداث الأخيرة:** للأزمة المالية والغذائية تأثيرات على عملية الهدف الإنمائي للألفية واستراتيجيات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعة، حيث ستقود الأزمة المالية إلى خفض أموال الاستثمار عموما بسبب أزمات ميزانيات الدول المانحة وخفض التحويلات المالية وعودة الأموال الخاصة إلى الوطن. وتوفر أزمة أسعار الغذاء فرصا لمنتجي الغذاء للاستفادة من ارتفاع الأسعار ولكن تدهور الأمن الغذائي للعدد الكبير من مستهلكي الغذاء، بما في ذلك الأكثر فقراً والأضعف. هذه الأحداث لم تضمن بعد في تقديرات الاستثمار ولا حتى حقيقة أن الموعد النهائي لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية الذي يلازم الاستثمار بشكل ثابت ووثيق ما زال متأخرا عن ما هو مخطط.

## 2.4 <u>الأنشطة ذات الأولوية لجذب المزيد من الاستثمارات الزراعية</u>:

91- **مصادر واتجاهات الاستثمارات الزراعية:** عموما أخذت 3 فئات لمصادر الاستثمار الزراعي بعين الاعتبار: المصادر العامة المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والمصادر الخاصة المحلية.

92- **زيادة الإنفاق العام:** وفقاً لإعلان موبوتو فإن الإنفاق العام على الزراعة يجب أن يصل في الميزانيات الحكومية إلي 10% خلال فترة خمس سنوات تبدأ من عام 2003، وهذه نسبة مرتفعة حسب المعايير التاريخية، حيث بلغ الإنفاق العام الأفريقي على الزراعة في عام 1980، 6.2% ووصل إلى 4.2% في عام 2002 و إلى 6.6% في عام 2006 (المعهد

[14] هذا بالمقارنة مع 11 بليون دولار أمريكي سنويا حسب تقرير منظمة الفاو في مناسبة مسح الغذاء العالمي في عام 1996، (الفاو، 1996).

الدولي لبحوث سياسات الأغذية 2009 (2))، ويختلف هذا نوعا ما عن التحليل الاستراتيجي الإقليمي ونظام دعم المعرفة 2009. ويعكس النقص الحاصل منذ عام 1980 خفضا في الإعانات وخروج المؤسسات شبه الحكومية الخاسرة تدريجيا من القطاع الزراعي والإهمال النسبي للزراعة بينما تكتسب القطاعات الأخرى اهتمام أكبر في الحسابات الوطنية. وحسب المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية والتحليل الاستراتيجي الإقليمي ونظام دعم المعرفة فإن عدد قليل من الدول (غانا وبوركينا فاسو وإثيوبيا والسنغال وغينيا تشاد ومالي وملاوي والنيجر) وصلت حصة الزراعة في ميزانياتها إلى 10%، فإذا كان إعلان موبوتو قد أوضح أن الإنفاق الزراعي قد يصل إلى 6.7 بليون دولار [15]، فإن على الحكومات أن تبذل كافة الجهود للوفاء بهذا الالتزام الذي تم موبوتو. وربما تكون هنالك حوجة لتحديد موعد نهائي جديد لامتثال كافة دول جنوب الصحراء الأفريقي.

93- **تعزيز الدعوة من أجل الزراعة.** أن بُعد التزام موبوتو عن الواقع غير مستغرب حيث أنه لكي تزاد حصة الإنفاق الزراعي في الميزانية فلابد أن توافق الوزارات الأخرى على تخفيض حصتها. عليه يكون المطلب الأساسي حتى يتحقق إعلان موبوتو هو تعزيز الفئات المعنية بالزراعة في البلدان الأفريقية (بنك التنمية الأفريقي 2009). وعموما تتخذ وزارت المالية والتخطيط القرارات الخاصة بالمخصصات في الميزانية، لذلك يقترح تأسيس برنامج لإدارة القطاع الزراعي ينضوي تحت البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وتكون مهمته تنسيق الجهود الوطنية لتحقيق أهداف البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لاستنهاض كافة المشاركين بغرض تكوين جبهة مشتركة لأنصار الدعوة إلى الزراعة. ستساعد الحلقة الدراسية المتقدمة عن المشاكل العالمية بشكل خاص في بناء

[15] بدائل تقديرية وفقا للبنك الدولي، 2007، 2008، تقترح 10 بليون دولار أمريكي: بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب الصحراء الأفريقي باستثناء جنوب أفريقيا في عام 2007، 383 بليون دولار أمريكي، الإنفاق الحكومي 27% من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام المطلوب للزراعة 2.7%

قدرات الفئات الوطنية المعنية بالزراعة بما في ذلك وزارات الزراعة والقطاعات ذات العلاقة، والمؤسسات المرتبطة بالزراعة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بغرض زيادة قوتهم لكسب التأييد، حيث يجب أن يكون بمقدورهم إثارة المسائل المتعلقة بتنمية الأمن الزراعي الغذائي، وتحقيق رؤية أكبر لقطاع الزراعة لدي الرأي العام والإعلام، وتحضير وعرض مقترحات مالية قابلة للتنفيذ وإنجازات لجمهور ينظر إلى الزراعة غالبا بعين الشك وكقطاع متخلف.

94- **زيادة فاعلية الإنفاق:** فوق تخصيص أموال إضافية اسمية للزراعة في الميزانيات الحكومية يجب ذكر وتقييم فاعلية الإنفاق، وكأداة مفيدة في تحسين نوعية معالجة الميزانية هو الأخذ بالاعتبار ميزانيات قائمة على المخرجات/النتائج. وقد يجب قبول هذه الميزانيات من قبل كافة المؤسسات الحكومية، ليس فقط وزارات الزراعة. وقد تحدد الميزانيات القائمة على المخرجات/النتائج مؤشرات أداء سنوية أو متداولة على مدى عدة سنوات، وقد تستهدف مقترحات للإنفاق بغرض تحقيق هذا، يفضل أن تقوم على نمط إطار تخطيطي لتحديد المخرجات المرغوبة للخدمات والاستثمار في القطاع الزراعي.

95- قد تكون الميزانيات القائمة على المخرجات/النتائج مقنعة بالنسبة لمتخذي القرار في وزارات المالية أكثر من الميزانيات التقليدية ذات التوجه القائم على المدخلات، أو الإدارية أو الميزانيات الروتينية، وقد تدخل عنصر المنافسة النوعية للأموال المركزية بين الوزارات والمؤسسات العامة. وكمقترح آخر لزيادة فعالية الإنفاق هو برنامج استخدام أنماط تعطي مرونة أكثر للإنفاق في وزارات الزراعة في إطار عمل أوسع للإنفاق يتم إعداده بالتعاون مع سلطات المالية والتخطيط. والنسبة المرتفعة لإنفاق الموظفين هي موضع اهتمام حيث أنها قد تستهلك أغلبية ميزانيات الوزارة، ويتم تحديد مرونتها بإتباع بدائل، وخصوصا نمط الميزانيات القائمة على الأداء. وعليه تمول النفقات القابلة للبرمجة كالنسبة المخصصة لتنفيذ مشروعات أو

ومهام محددة في الغالب من موارد خارجية. ومن الضروري بناء قدرات العاملين بالوزارة بغرض تحسين الإدارة الاقتصادية بالوزارة وتحضير مقترحات الميزانية القائمة على المخرجات والنتائج.

96- **عقبات تواجه جذب المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الزراعة.** المساعدة الإنمائية الرسمية جيدة. حيث أنها تقدم مساهمة ضئيلة في الاستثمار الزراع في أفريقيا ولكنها حاسمة ومسئولة عن تمويل معظم المشروعات. واستمرت النسبة الكلية للمساعدة الإنمائية الرسمية في أفريقيا بمعناها الضيق في الانخفاض خلال العقود القليلة السابقة (تمويل الإنتاج والمدخلات ذات الصلة والخدمات) (الفاو 2009)، حيث انخفضت مؤخرا من 22% في عام 1981 إلى 6%. وحالياً يبلغ الالتزام السنوي للزراعة في أفريقيا من خلال المنح والقروض النصف، أو أقل من مما تعقده الأمم المتحدة والوكالات العالمية المعنية ضروريا (3 بليون دولار أمريكي مقابل 6-8 بليون).

97- ومن بين أسباب تدهور مساهمة المساعدة الإنمائية الرسمية في أفريقيا: (1) يعتبر قطاع الزراعة معقدا وأن نتائج المشروعات ليست مرضية دائما، (2) أصبح العاملين المتخصصين في وكالات المساعدة نادرين، (3) وجدت الحكومات صعوبة في الوصول إلى قنوات المساعدة – كثيرة التعدد، وازدياد ارتفاع تكلفة البيروقراطية عند تقديم المساعدة ووقت الموظفين الحكوميين للتعامل مع المانحين المتعددين. ومن المقلق أيضا، أن المساعدة الإنمائية الرسمية في أفريقيا، على مدي السنين، أصبحت أكثر ميلا إلى أن تكون ذات طبيعة قصيرة الأجل حيث حشدت العمليات الضرورية والعاجلة برامج استثمارية طويلة الأجل من ميزانيات التنمية للمؤسسات المناحة. وهم آخر هو العجز الكبير بين الالتزامات والمدفوعات الأمر الذي يشير إلى ندرة في تخطيط وإدارة المشروعات.

98- **نجاح تمويل القطاع الاجتماعي.** ومؤخرا وجهت المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة كبيرة إلى القطاع الاجتماعي أكثر منها إلى الزراعي

وتحديداً 15 –17 بليون دولار أمريكي، بما في ذلك الصحة والتعليم وتوفير المياه والصحة الذي تؤول نسبة متواضعة منها غير متناسبة وغير معروفة ولكنها ضئيلة جداً إلى المناطق الريفية، وغالبا يعزى ذلك إلى أن توصيل العون إلى مناطق مزدحمة بالسكان أقل تكلفة وأكثر سهولة. وبعيداً عن التسخير المباشر للمساعدة المالية للزراعة بالمعني الضيق للكلمة، توجد أيضاً ضرورة لمراقبة تدفقات مساعدات القطاع الاجتماعي من قبل جهات داخلية والتأكد من عدم إهمال القطاع الريفي الذي يضم أغلبية الشعوب الفقيرة في دول جنوب الصحراء الأفريقية. وللحكومات دور يجب أن تلعبه بأن توضح للمانحين ضرورة التغلب على الانحياز الحضري.

99- تحسين تركيز البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على المساعدة الإنمائية الرسمية. تهتم الوكالات المانحة والدول المتلقية بضمان ملكية أفريقيا لمشروعاتها وبرامجها. ويوفر البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية هذه الضمانة. وهناك مقترحا يستحق الاهتمام، وهو صندوق لإنشاء البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية عن طريق ترقية الصندوق الائتماني للمانحين المتعددين القائم لبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، الذي يستضيفه حاليا البنك الدولي (صندوق التنمية الأفريقي، 2009). حيث يجب أن تتبع فلسفة الصندوق مبادئ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، خصوصا في توجيه كافة مساعدات التمويل في البلدان الأفريقية مباشرة إلى المحاور الأربعة وأن تكون المشروعات ذات إجراءات تحضير ومدفوعات مختصرة. ويمكن أن يكون للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الخاص خيارين (1) صندوق البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الافتراضي الذي من خلاله قد يتم تنسيق وتعاون سياسات المانحين عن طريق شبكة افتراضية دون إنشاء صندوق خاص، و (2) أو أن يتم إنشاء آلية مالية تنسيقية تبدأ بمبلغ واحد بليون دولار أمريكي يزاد تدريجيا حتى يصل إلى 6 بليون، ويمكن لهذه الآلية أن تجمع كافة التمويل الخاص بالأمن الغذائي الوارد من قبل مختلف

المانحين وتوزيعه على نقاط انعدام الأمن الغذائي "نقاط حوجة ملحة" في أفريقيا. وبغض النظر عما تأخذه عملية توافق شكل تمويل المانحين مع مبادئ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، فإنه من الضروري تصميم حزم مساعدات بطريقة تقود إلى زيادة الدعم من موارد التمويل الخاصة إلى أقصى حد.

100- **تعزيز قدرة العمل في فترة ما.** تعتبر الأرقام المقترحة بشأن الاستثمار الزراعي، لكافة أفريقيا أو على مستوى البلدان، أرقاما إرشادية. ولجعل بيانات التخطيط للاقتصاد الكلي عاملة يجب تجزئها إلى برامج قابلة للتنفيذ ومشروعات مناسبة لجذب التمويل العالمي والمحلي. حيث كانت البداية جيدة بالعمل التحضيري لمؤتمر سرت من خلال تحضير حافظة مشاريع تضم حوالي ألف مشروع للتحكم في المياه والطاقة المائية وبرامج لثلاثة وخمسين بلد أفريقي. ويحتاج التحضير لمشاريع تنمية زراعية وريفية قابلة للتنفيذ و "قابلة للتعامل المصرفي" إلى مهارات خاصة تستوعب كل شيء بين 1% و10% من التكلفة النهائية للاستثمار، لأن الوكالات العالمية والمؤسسات المالية العالمية أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على تحضير وبرمجة المشروعات محليا ليس فقط لاحتواء تكاليف التحضير، ولكن أيضا بغرض تحسين ملكية البلد لاستثمارات ممولة خارجيا. وعليه يساهم البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بصورة كبيرة في جذب التمويل الدولي، ومساهمته عبارة عن إعداد مهارات محلية لتحضير وعرض مشروعات وبرامج للتمويل الدوال والمحلي.

101- **تعبئة القطاع الخاص.** مدي التمويل الخارجي الخاص للزراعة ليس معروفا تقريبا وقد لا يكون كبيرا في التاريخ القريب، وبعيدا عن تجارة منتجات الاستخلاص مثل الحراجة ومصائد الأسماك وبعض المعالجات الزراعية الممكنة. ووفقا لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ارتفع التمويل الاستثماري المباشر لأفريقيا من 17.2 بليون دولار أمريكي إلى

38.8 بليون خلال ثلاث سنوات فقط من 2004 إلى 2006، ولكن ظل الجزء المخصص للزراعة غير معروفا. حيث زاد استثمار المؤسسات الخاصة بصورة ملحوظة وبالدرجة الأولى في الخدمات الاجتماعية. وتنامي الاهتمام بالزراعة من قبل الوكالات العامة في آسيا وبلدان الشرق الأوسط القلقين بشأن تحسين وتأمين إمداداتهم الغذائية الخاصة من خلال الاستثمارات الزراعية الكبيرة في البلدان النامية بما في ذلك أفريقيا.

102- **الاستثمار على مستوى المزارع.** يقوم المزارعون أنفسهم بجل الاستثمارات الزراعية. وتكون اغلب الاستثمارات في المزارع الأسرية في شكل عمل شخصي ومن مدخرات خاصة. ويسهل هذا النوع من الاستثمار من خلال حوافز مثل الحيازة الآمنة والحصول على الموارد الطبيعية بصورة متساوية، كالمياه وأراضي الرعي الجماعي، وسبل الوصول إلى الأسواق والمدخلات والائتمان، والمنافسة بين البائعين على إنتاج وتوفير المدخلات والخدمات و غياب التدخل الحكومي غير المضمون في الأسعار والأسواق. سيؤدي نقص مقومات زيادة الإنتاجية وتكامل الأسواق إلى أن تتوسع الإنتاجية توسعا قائما على الكفاف وفي مناطق أكثر هشاشة وإنهاء الموارد الطبيعية ورأس المال البيئي.

103- يمكن لسياسة وتشريع الدولة أن تعزز الحوافز بالنسبة للمزارعين للاستثمار في تحسين الأرض، وتطوير الموارد المائية والماشية وخلق أصول شبيه. ويعتبر الائتمان الريفي مكمل حقيقي للمزارعين المستثمرين بجهودهم الخاصة. وقد أظهرت تنمية المدخرات على مستوى المؤسسات المحلية والتمويل الصغير، من قبل المنظمات غير الحكومية، نجاحا كبيرا في جنوب آسيا ويعتقد أنها قد تحقق إمكانيات معتبرة في أفريقيا.

104- **الاستعانة بالتحويلات المالية.** تمتلك التحويلات المالية للشعوب الأفريقية إمكانية المساهمة الجوهرية في الاستثمارات الزراعية إذا تم توجيهيا بصورة الصحيحة. حيث بلغت التحويلات المالية السنوية 17 بليون دولار

أمريكي، وهي تكون بذلك أكثر من التمويل العالمي المباشر لبعض السنين (بنك التنمية الأفريقي 2009)، على الرغم من معاناة الاثنين بسبب الانهيار الاقتصادي. ولا تتوفر معلومات كافية عن استخدامات التحويلات المالية، ولكن يبدو أن معظمها يستخدم في إعاشة أفراد الأسرة التي تركت بالبلد الأصل. وكذلك يمكن للتحويلات المالية إتاحة فرصة للمزارعين لاستثمار وقتهم في تحسين مزارعهم الخاصة بدلا من البحث عن التوظيف في مزارع كعمال أجرة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الزراعي الخاص. وتكمن في استخدام هذه الأموال إمكانيات نظرية لزيادة قروض الدعم من البنوك المحلية بغرض تمويل الاستثمار والمدخلات. ويحتاج هذا الموضوع إلى إجراء مزيدا من البحث.

105- **البيئة المواتية.** على الحكومات أن تؤمن: حماية الممتلكات والحقوق الأخرى وشفافية الأعمال الإدارية والسياسات، والحيازة الآمنة، وسياسات نقدية وضريبية قوية. زيادة على ذلك، عليها تسخير استثمارات في البني التحتية (الطرق والأسواق والمرافق 16). ويمكن لهذه المقومات أن توفر بيئة مواتية لترقية الاستثمارات الخاصة على مستوي المزارع وعمليات ما قبل التصنيع.

106- أيضا يوجد مجال خاص للتدخل الحكومي لمعالجة بعض إخفاقات السوق التي تؤثر سلبا على دمج المزارع الصغيرة في عالم الأعمال، مثل تأمين تمويل طويل الأجل، تشارك مخاطر خدمات الائتمان والتأمين، تسهيل تكوين كتل كبيرة للإنتاج والبائعين والمشترين عن طريق المساعدات المالية بغرض تحسين التنافس وخفض تكلفة التسويق والمشتريات. تعطل النزاعات والفوضى، التي تعاني منها بعض مناطق أفريقيا بصورة مأساوية الاستثمار الزراعي (والقطاعات الأخرى). لذا فإن الاتحاد الأفريقي هو الجهة المناسبة التي يمكن للأطراف المتنازعة الاعتماد عليها لخلق ظروف مواتية لزيادة تدفق الاستثمار للقطاع الريفي من بين فوائد أخرى.

107- **تعزيز دور البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية:** أظهرت المراجعة الحالية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية أن مصداقيته وكذلك ديمومته مهددتان إذا لم تتم تعبئة موارد كافية لتمويل الاستثمارات التي أوجدتها عملية المائدة المستديرة، وهذا يتضمن إنشاء صندوق إعانات مالية مشتركة يمكن أن تلجا إليه البلدان التي وصلت إلى مرحلة ضاغطة. وحاليا للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية تدفقات تمويلية تصل إلى 700 مليون دولار أمريكي، كذلك 900 مليون دولار أمريكي من 150 مليون دولار أمريكي أموال دعم من تيرافريكا التابع للنيباد. ولم ترق هذه الأموال إلى مستوى يسمح للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لعب دور قوي للمضي قدما لتحقيق أجندته. غير أن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في وضع جيد يسمح بـ:

- تنظيم مؤتمرات واجتماعات لأعضاء النيباد لتأكيد وتقوية التزاماتها المعلنة تجاه الزراعة.
- تنظيم منتدى جنوبي- جنوبي مع الاقتصاديات المهمة الناشئة (البرازيل والصين والهند) لجذب أنصار إلى عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.
- تنظيم منتدى يهدف لزيادة التحويلات المالية والمقدرات الفنية والمهنية للمهجرين بغرض التنمية الزراعية.

## خامساً- إشراك الأكثر فقراً والأضعف:

108- عبر القادة الأفارقة وشركائهم في التنمية عن التزامهم تجاه مجابهة معوقات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في القارة في إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، غير أن هذا تنطوي عليه مخاطرة إهمال الفقراء والأضعف واحتياجاتهم التي تتطلب اهتماما خاصا.

### 5.1 من هم الفقراء والأكثر ضعفا:

109- الفقراء والأكثر ضعفا هم مجموعات مختلفة العناصر، ويشتركون في أنهم يعيشون على أقل من دوار واحد في اليوم وفقا لمعادل تعادل القوى الشرائية المحلية (17)، فقراء الريف ليس فقط الأفقر ولكنهم أقل صحة ولديهم مدي عمري أقصر من فقراء الحضر بسبب التدني الصحي وارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض، حيث يوجد البعوض المسبب للملاريا وكذلك توجد الفيروسات الحاملة للأمراض المهددة للحياة بصورة أكبر في الريف عنها من المدن.

110- **ويتكون سكان الريف الأكثر فقرا والأضعف عموما من:**

- المزارعين الذين ليس لديهم أرض أو الأقرب إلى ذلك.
- المزارعين المتضررين من الاضطرابات المدنية
- الأشخاص المصابين بمرض عوز المناعة البشرية/الإيدز
- النساء ربات البيوت
- الأشخاص الذين يعيشون في مناطق بعيدة وهشة و رعوية غالبا.
- الأطفال الصغار وخصوصا الأيتام.

## 5.2 إستراتيجيات لمساعدة المعوزين:

111- يمكن تصنيف المعوزين حسب مقدرتهم على مساعدهم أنفسهم عند توفير بعض المساعدة لهم أو لا، وعلى مدي كم من الزمن. والمرضى والأطفال الصغار الأيتام وضحايا الاضطرابات المدنية الذين دون شك يحتاجون إلى مساعدات غذائية وصحية مباشرة متوسطة الأجل. ويمكن أن تتم مساعدة المجموعات الأخرى عن طريق مصفوفة من الوسائل لزيادة مقدرتهم على كسب عيشهم. وكمبدأ يجب أن يشكل النمو الاقتصادي المستدام لصالح الفقراء والقائم على تقوية أنشطة القطاع الخاص والاستثمار حجر الأساس لأي إستراتيجية تهدف إلى خفض الفقر في الريف. وتكمن قدرة الزراعة لترقية الثروة الحيوانية بالنسبة للمعوزين والأضعف في إمكانية حصولهم على أصول الإنتاج وبالأساس الأرض. وفي مثل هذه الحالات يتم توفير الأمن الغذائي عن طريق مساعدة مناطق انعدام الأمن الغذائي بزيادة إنتاجية الغذاء عن طريق توفير المدخلات والنصح التقني. غير أن إمكانية امتلاك الأرض نادرا ما يكون سمة مميزة للمعوزين. في الغالب لا يمتلك الفقراء أرض ويشكلون دائما شبكات مستهلكين للغذاء، يهتمون بالكسب النقدي والحصول على الغذاء بأسعار غير مرتفعة. والموضوع بالنسبة لهم ليس الإنتاج الزراعي بحد ذاته وإنما تمكينهم من كسب استحقاقات الغذاء (امارتيا سن). وهذا يشير إلى الدور الحاسم للمزارع غير الاقتصادية.

112- **الاقتصاد غير الزراعي.** للنمو الزراعي لصالح الفقراء أثار غير مباشرة مهمة ومضاعفة تؤثر على القطاعات الريفية غير الزراعية. حيث تم تقدير أنه مقابل كل 1% نمو زراعي ينمو القطاع غير الزراعي بنسبة 0.5% (المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية 2009 (2)). وتمثل عائدات القطاع الريفي غير الزراعي 34% من الاقتصادي الريفي في دول جنوب الصحراء الأفريقي، وتم تحصيل جزء كبير منه عن طريق التوظيف الريفي غير الزراعي (وجزء آخر تم تحصيله عن طريق التحويلات المالية). ويتنوع القطاع غير الزراعي بصورة كبيرة، حيث يشمل التجارة

الاتصالات والمواصلات والبناء والأعمال اليدوية والصناعات الصغيرة وكذلك الخدمات العامة وبرامج الغذاء مقابل العمل أينما تكون الموارد متوفرة. يميل هذا القطاع إلى النمو بصورة كبيرة في دول جنوب الصحراء الأفريقي بشكل مطلق كنسبة من الاقتصاد الريفي كما حدث في أقاليم نامية أخرى. وهو لا يستطيع فقط أن يخدم كمورد لكسب العيش للمعوزين وإنما أيضا يستوعب العدد المتزايد للمزارعين الذين وجدوا أنه من المستحيل العيش في مناطق فقيرة الموارد وهشة. ويمكن للحكومة مساعدة القطاع الريفي غير الزراعي بصورة كبيرة من خلال توفير المنافع وبالأخص الكهرباء وتوفير المياه وسهولة الحصول على الائتمان.

113- **استهداف المعوزين.** أوضحت الأمثلة في الأقاليم الأخرى وفي أفريقيا نفسها أن النمو الزراعي ليس كافيا لاستئصال الفقر المدقع، ولهذا السبب فإن الفاو وخلال متابعتها للقمة العالمية للغذاء في عام 2002 دعمت نمط ذو مسارين بغرض خفض الفقر في الريف والنمو والمساعدة المستهدفة. من الواضح أن الزراعة ونمو القطاع غير الزراعي الريفي هو الحل طويل الأجل لخفض الفقر الريفي. غير أنه وعلى المدى القصير وفي الأوضاع الطارئة لا غنى عن المساعدات الموجه (برنامج الغذاء العالمي، 2009).

114- التحدي الذي يواجه الحكومات ووكالات التنمية هو تحديد الفقراء الضعفاء واحتياجاتها وتزويدهم بالموارد الضرورية. وتتوفر خبرات معتبرة لدى الوكالات العالمية مثل الفاو والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الغذاء العالمي وغيرها في تحضير برامج مساعدات موجه. وتعتبر هذه البرامج واعدة أكثر من تلك القائمة فقط على المؤثرات غير المباشرة أو المضاعفة.

115- النساء ضعيفات بصورة خاصة. أصبحت الزراعة في معظم مناطق أفريقيا وخصوصا إنتاج المحاصيل مؤنثة لأن الرجال العاملين انتقلوا للعمل في وظائف أكثر ربحية أو حصروا أنفسهم في تربية الثروة الحيوانية بصورة واسعة. وعلى المساعدة المستهدفة للنساء المزارعات أن تأخذ بعين

الاعتبار احتياجاتهم الخاصة بما في ذلك تسمية الأرض بأسماهن والحصول على الائتمان وكذلك أفضليات وقابلية العمل الزراعي الجسدية والنفسية. وتأتي نسبة عالية من المعوزين من أقليات عرقية وأشخاص يعيشون في مناطق بعيدة ويصعب الوصول إليها. وتميل المجموعات أقرب إلى الإهمال من قبل الوكالات والخدمات العامة لذلك يجب بذل جهود مستنيرة للبحث عنهم. ولذلك تصبح برامج الشبكات الهادفة للأمن والحماية الاجتماعية ضرورية لتأكيد أن الكل يستطيع الحصول على الغذاء الذي يحتاجه لأجل حياة صحية.

116- "شبكات الضمان الإنتاجي" هي ليس باستهلاك سائغ ولكنها توفر استثمار منتج من خلال تحويلات ظرفية توفر طرق اتصال وسبل للخروج من دائرة الفقر من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية والتعليم والرعاية الصحية. وبموازاة ذلك يجب التركيز على مساعدة المنتجين وبالأخص المزارع الصغيرة، لدعم إنتاج الغذاء وبصورة أساسية عن طريق تسهيل حصولهم على البذور والأسمدة وعلف الحيوانات والمدخلات الأخرى، وأيضا عن طريق إدخال إعانات صديقة للسوق "ماركت اسمارت" عند (أ) وجود توقعات واضحة لمكاسب إنتاجية ملموسة (ب) وأن تكون في شكل من إشكال التحويل أقل تكلفة من البدائل (مثل المساعدات الغذائية)، (ج) وان لا تؤثر على آليات السوق بصورة عكسية. ويجب أن يصاحب ذلك إجراءات من متوسطة إلى طويلة الأجل لتعزيز الإنتاجية الزراعية وزيادة إنتاج الغذاء (أنظر في وضع انعدام الأمن الغذائي في العالم 2008).

### 5.3 **مجال العمل:**

117- بإيجاز، وبغرض زيادة إشراك الأشد فقراً والأضعف في المجتمع وفي سياسات الحياة الاقتصادية، تتضمن الأعمال والاستثمارات الهادفة إلى ترقية أسباب معيشة مستدامة وفرص أفضل لحياة عاملة ومنتجة:

- الحصول على الأرض والموارد والأسواق.

- الحكم الرشيد وحقوق الإنسان.
- منع النزاعات وحلها.
- سياسات اجتماعية واقتصادية قوية.
- خدمات التعليم والصحة.
- خفض نسبة وفاة الأطفال والحمى النفاسية والعناية الصحية الأساسية وحسن التغذية.
- مياه صالحة للشرب وأوضاع صحية مناسبة.
- احتياجات طوارئ وإنسانية.
- محو الأمية والحصول على المعرفة والمعلومات.
- تعليم ابتدائي فعال وتعليم قبل الابتدائي.
- حماية البيئة والإدارة المستدامة للموارد المادية والطبيعية.

## المراجع


- بنك التنمية الأفريقي، تمويل الزراعة في أفريقيا، المنظور الأفريقي، مذكرة مفاهيمية تم تحضيرها لمؤتمر وزراء الزراعة والأرض الأفريقيين، 20 – 24 ابريل 2009.

- الاتحاد الأفريقي، قمة بشأن الأمن الغذائي في أفريقيا، 4–7 ديسمبر 2006، أبوجا، نيجيريا، قرار قمة أبوجا بشأن لأمن الغذائي.

- الشراكة الجديدة لتنمية أفريقي/البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية نحو أواويات محددة وقائمة على النتائج بغرض تنفيذ الالتزامات الأفريقية بشأن الأمن الغذائي، الاجتماع التمهيدي للمسئولين الذين يحضرون قمة الأمن الغذائي، 4 – 7 ديسمبر 2006.

- الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا/البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وضع أسس للاستثمارات الزراعية في أفريقيا والقدرات المرتبطة بالتجارة لتحسين الولوج إلى سوق، رؤية قارية، وثيقة النيباد 2003.

- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، النظم الإقليمية للزراعة والتجارة والسوق:مسائل وتحديات تشجيع التحول الاقتصادي والنمو في أفريقيا، ورقة موقف تم تجهيزها لمؤتمر وزراء الزراعة الأفريقيين، 20–24 أبريل 2009.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/TCIR/تقييم عاجل لتدفقات العون للتنمية الزراعية في أفريقيا، مناقشة، مذكرة، 8 أبريل 2009، (مسودة لم تنشر).

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، رؤى إقليمية للاستثمار المائي من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا، المؤتمر الوزاري بشأن الماء من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات التغيرات المناخية، سرت، ليبيا، الجماهيري العربية، 15–17 ديسمبر 2008، أوراق مختلفة (1).

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيان حول انعدام الأمن الغذائي، روما، 2008 (2).

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيان حول الربط بين تنمية المياه الزراعية والبنية التحتية الريفية، أفريقيا، ورقة موقف تم إعدادها لاجتماع اللجنة الوزارية الزراعية للإتحاد الأفريقي و منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ليبر فيل، الجابون 27 نوفمبر – 1 ديسمبر 2006 (1).

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تعزيز التجارة الداخلية الأفريقية في الغذاء والزراعة، ورقة خلفية لاجتماع الخبراء والوزراء الزراعيين للاتحاد الأفريقي مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ليبر فيل، الجابون 27 نوفمبر – 1 ديسمبر 2006 (2).

- الفاو، الأنظمة الفلاحية والفقر، مسامة في إستراتيجية البنك الدولي بشأن الريف "من الرؤية إلى الفعل"، روما واشنطون دي. سي.، 2003.

- الفاو، الزراعة العالمية نحو 2015 – 2030، روما 2003.

- الفاو/TCI، مختصرات الاستثمار في الري، 13 ورقة تم جمعها عن طريق فولكر برانشايد، روما 1997.

- الفاو/الاستثمار في الزراعة ورقة تقنية رقم 10، WFS، 1996.

- الفاو/STAT، قاعدة بيانات الفاو الإحصائية على الانترنت – http/www.fao.org/corp/stat.stcss/en/

- FARA، تقرير حول التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ إعلان أبوجا بشأن الأسمدة ن اجل الثورة الخضراء الأفريقية، تقديم دكتور/ ماريا وانزالا، المركز الدولي لتطوير الأسمدة/النيباد لاجتماع وزراء الزراعة للاتحاد الأفريقي، 20 – 24 ابريل 2009.

- المركز الدولي لتطوير الأسمدة، تطوير الأجندة الأفريقية للأسمدة: إعلان أبوجا بشأن الأسمدة ومستقبلها، ابريل 2009.

- المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، تحويل الاقتصاد الريفي غير ألفلاحي، استيفن هاجبلاد، بيتر بي ار هازيل وتوماس ريردون، موجز 58، فبراير 2009 (2).

- المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، تحديد أواويات الإنفاق الزراعي العام والتنمية الريفية في أفريقيا، شينجن فان، تيوداج موجس و سام بنين، موجز سياسات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية 12 أبريل 2009 (1).

- المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، البنك الدولي، الوكالة الألمانية للتعاون التقني، موضوع فرعي 1: تغير المناخ: فرص الاستثمارات المعززة والنمو الزراعي في أفريقيا، ورقتان تم تجهيزيهما لمؤتمر وزراء الزراعة والثروة الحيوانية والأرض الأفريقيين ويونيو/يوليو 2009 قمة رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي، مارس 2009، المبنية على أساس أوراق

موضوع بعنوان دور الإدارة المستدامة للأرض للتوافق مع التغيرات المناخية والحد من آثارها في جنوب الصحراء الأفريقي، وأزمة الغذاء العالمي، تدهور الأرض والإدارة المستدامة للأرض: "الروابط والفرص والمعوقات" وكلاهما في سياق تير افريكا.


- المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، تحديد أولويات الإنفاق العام للتنمية الزراعية والريفية في أفريقيا، شينجن فان، تيوداج موجس و سام بنين، موجز رقم 12 أبريل 2009 (1).

- المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، استدامة وتسريع النمو الزراعي في أفريقيا، الانتعاش في سياق تغير أسعار الغذاء عالميا، بقلم عثمان بادياني، سياسات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية موجز رقم 9، واشنطن دي. سي.، نوفمبر 2008.
- المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، الأزمة الغذائية المالية، آثارها على الزراعة والفقراء، بقلم جواشيم فون برون، واشنطن دي. سي.، ديسمبر 2008.
- المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، الاستثمار في البحوث الزراعية في جنوب الصحراء الأفريقية، اتجاهات حديثة، ناينك ام باينتيما وجيرت–جان استادس، واشنطن دي. سي.، 2004.
- المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، تأمين الأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا بحلول عام 2020، مجريات مؤتمر عموم أفريقيا، كمبالا، أبريل 2004.
- النيباد، الإعلان الصادر عن المؤتمر الوزاري بشأن المياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا: تحديات تغير المناخ، سرت، الجماهيرية العربية الليبية، 15 – 17 ديسمبر 2008.

- النيباد/البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، إعلان الدول والحكومات ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية حول رؤية النيباد للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في أفريقيا/ أبوجا، نيجيريا، 12 ديسمبر 2002.
- التحليل الاستراتيجي الإقليمي ونظام دعم المعرفة في أفريقيا، رصد الإنفاق العام، ورقة قام بتحضيرها باباوندي اوميلولا، منسق على المدى الأفريقي، نظام التحليل الاستراتيجي الإقليمي ودعم المعرفة، اجتماع وزراء الزراعة الإفريقيين، 20 – 24 ابريل 2009.
- الاقتصادية، بوكت ورلد في أرقام، طبعة 2008.
- الأمم المتحدة، إدارة الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، قسم السكان، www.unpopulation.org، البيئة والتنمية 2007.
- برنامج الغذاء العالي، تشجيع مشاركة الفقراء جدا والضعفاء في النشاطات الاقتصادية الريفية، ورقة أعدت لمؤتمر أبريل 2009 لوزراء الزراعة والثروة الحيوانية والأرض الأفريقيين و
- لقمة يونيو/يوليو 2009 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.
- البنك الدولي، لا حتى الفلاحة لأجل التنمية الريفية المستدامة، وخارطة الطريق من لا حتى الفلاحة التقليدية، أوراق عمل التنمية الزراعية والريفية التي أعدها كريستيان بيري، جي ايفرس، جون لاندرس، بولاوكنيل، واجين تيري، واشنطن، دي. سي.، 2002.
- البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية 2008، الزراعة لأجل التنمية.
- البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية 2007.

—

**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository** **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2009-07-03

# Investing in Agriculture for Economic Growth and Food Security Synthesis Paper Prepared By FAO for AU/NEPAD

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/8763

*Downloaded from African Union Common Repository*